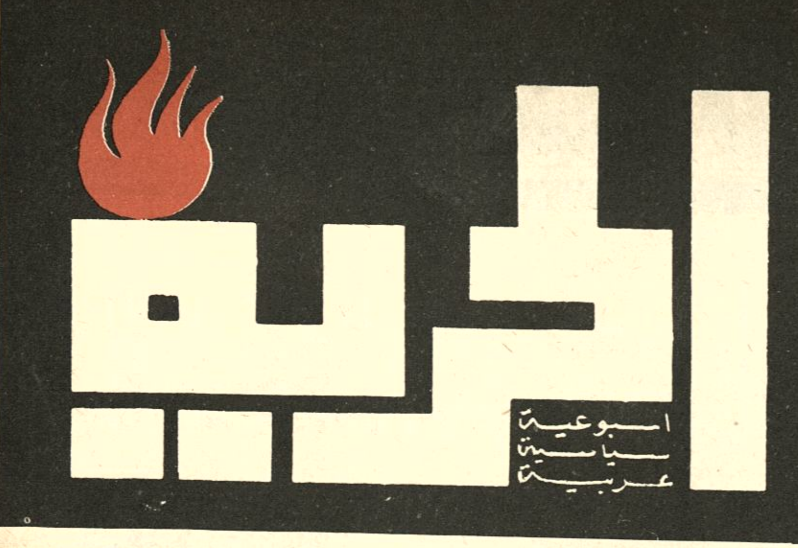
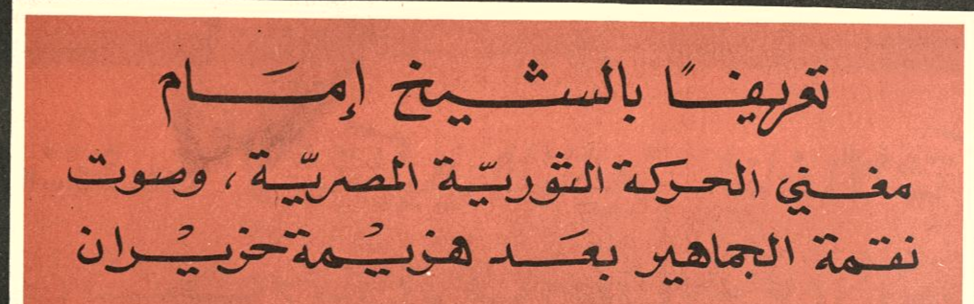




AL-HOURRIAH - No. 557 / 8-3-1971 - BEYROUTH • بيروت - ٨-٣-١٩٧١ - ٥٥٧ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

إضرابُ الجامعة اللبنانية:

لن يحل "حكم المصارف والوكالات" مشكلة بطالة الجامعيين

موضوعات مقدمة الى المجلس الوطني الفلسطيني الثامن



المجلس الوطني الفلسطيني .. ومحاولة الهروب الى "الوحدة العسكرية"

ينعقد المجلس الوطني لحركة المقاومة بينما تبرز في داخله وتصطرع على هامشه اتجاهات وهوى يحاول كل منها مرض هيمنته على مجمل النضال الوطني الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة.

لقد سبقت انعقاد المجلس تحركات لجيش التحرير ليس من الصعب تعيين دوافعها ووجهتها العامة وما تنطوي عليه من ردود فعل .

كان جيش التحرير ، في مرحلة صعود العمل الفدائي خلال السنوات الثلاث التي سبقت هزيمة ايلول الاخيرة ، مجرد قوة ملحقة بالمقاومة سياسيا قذف بها انطلاق الكفاح الشعبي المسلح الى موقع هامشي لم تعد تملك معه حتى مقدرة الادعاء على تمثيل الشعب الفلسطيني فضلا عن قيادته . هكذا انحصر هم قيادات الجيش في محاولة الحفاظ عليه كمؤسسة مستقلة تخضع في تركيبها الى مراتبية تنهض عليها سلسلة امتيازات مادية ومعنويةليست هناك أية صلة بينها وبين سمات«الجيوش» التي تطلق عليها تسمية جيوش التحرير في العادة . ولم يكن انشاء قوات التحرير الشعبية ، التي بدأت تمارس العمل الفدائي الى جانب الاخرين ، الا محاولة للحفاظ على تماسك الجيش ومنع تسرب افراده الى المنظمات الفدائية التي بدأت العمل المسلح بينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية ، بقيادتها السياسية وتشكيلاتها التنظيمية المكتبية وذراعها المسلح تدور على نفسها تحت مظلة الوصاية العربية الرسمية .

فما الذي سمح لقيادة جيش التحرير بالبروز مجددا خلال الاسابيع الاخيرة وبالافصاح عن رغبتها في استعادة مقاليد القيادة على الشعب الفلسطيني ؟!

من الواضح انه لا يمكن فصل محاولة الجيش الجديدة عن ظروف ما بعد هزيمة ايلول في الاردن . لقد نتج عن الهزيمة اختلال في ميزان القوى ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت المقاومة هي الطرف الاساسي الذي دفع ثمنه عسكريا . فالابادة التي شملت الاف المقاتلين ، واجلاء القواعد الفدائية عن المدن ثم مطاردتها وتفتيت معظمها خارج المدن ، والتصفية شبه الكاملة التي تعرضت لها الميليشيا ؛ ذلك كله جعل الحجم العسكري والقتالي للمقاومة يصاب بضمور سريع لم يكن ممكنا تفادي نتائجه السياسية والتنظيمية . وبالمقابل كان واضحا ان المستوى الرمزي لمشاركة وحدات جيش التحرير في الصدامات العنيفة التي أنهكت المقاومة خلال مجزرة ايلول وبعدها ، قد أتاح للجيش فرصة الخروج من الاحداث محتفظا بمعظم قواه . هكذا باتت القيادة ، التي كان وجودها على راس جيش التحرير عنصر لجم و « ضبط » لقطاع اساسي مسلح من الشعب الفلسطيني ، قادرة في ظروف ما بعد ايلول على التحرك من موقع قوة عسكري لتصفية حسابات سياسية . ان المعنى الذي يقفز من بين سطور مذكرتي عبد الرزاق اليحيى الى اللجنة المركزية ، باشد ما يكون من الوضوح ، هو أن قيادة جيش التحرير قد بدأت معركتها لاستعادة تمثيل الشعب الفلسطيني سياسيا . واذا كان اختلال وضع المقاومة العسكري قد وفر لها الظرف الفلسطيني « المناسب » للقيام بهذه المحاولة ، فان الظرف العربي الدولي الراهن يمنح المحاولة بالمقابل وزنا سياسيا مضاعفا . ذلك ان انكسار المقاومة في الارد نجعل الانظمة العربية ومحالفاتها الدولية اكثر قدرة على التدخل لضبط الحركة الوطنية الفلسطينيةوحجز اتجاهاتها الثورية. وبالنسبة لاطراف الحل السلمي يبدو واضحا ان المؤسسة العسكرية الفلسطينية الرسمية هي الجهة الاولى المرشحة للعب دور الركيزة التي يمكن ان ينهض عليها بناء « الكيان السياسي الفلسطيني المستقل » الذي تتقاطع عنده مبدئيا مختلف المشاريع التصفوية المطروحة لتقرير مصير الفلسطينيين .

واذا كانت مرحلة ما بعد ايلول قد وفرت لقيادة جيش التحرير ظروفا فلسطينية — عربية — دولية « ملائمة » ، فان نقد المقاومة كان المدخل الذي اختارته للاعلان عن اهدافها . وفي هذا الصدد تمثل مذكرتا عبد الرزاق اليحيى خلاصة المنطق « النقدي » الذي تطرح من خلاله قيادة جيش التحرير نفسها بديلا للمقاومة !

صحيح ان تجربة المقاومة منذ قيامها حتى هزيمة ايلول — وما بعدها — تستدعي نقدا صارما هو وحده المدخل الجدي لاعادة صوغ وجهتها العسكرية والسياسية والتنظيمية وفق متطلبات المرحلة التي دخلتها بعد ايلول ... ولكن من اي موقع وبأي منطق تمارس قيادة جيش التحرير نقدها للمقاومة ؟

ما هو الدور « الثوري » الذي لعبته قيادة المؤسسة العسكرية الفلسطينية الرسمية منذ قيامها ، وعلى امتداد السنوات الثلاث الماضية خصوصا ، حتى تعطي لنفسها حق اعتلاء منبر النقد وتوجيه النصائح لحركة المقاومة ؟ وما هو الموقع التاريخي الفعلي الذي احتلته والذي يجعلها تفترض في نفسها القدرة على تحديد مثل هذه المسافة بينها وبين اخطاء المقاومة لتطرح نفسها كمنقذ يملك في يده مفاتيح الحل ومقاييس الخطأ والصواب ؟

اذا تجاوزنا هذه النقاط بسرعة يبقى السؤال الاهم : ما هي صلة الكلام الذي تضمنته مذكرتا عبد الرزاق اليحيى بالازمة الفعلية لحركة المقاومة ، وما هو مدى ملامسته اصلا لدروس تجربة أيلول ونتائجها ، وضمن أي افق يقترح اعادة صوغ خط المقاومة وتجديد مسيرتها ؟

لم يتجاوز حديث قيادة جيش التحرير عن اوضاع المقاومة ، حدود استعادة التحليل المبتذل القائل بأن تعدد المنظمات هو أصل الازمة وعلة التراجعات السياسية والعسكرية التي اصابت النضال الفلسطيني . هذه الرؤيا القاصرة لم تكن مجرد صدفة ، اذ ليس باستطاعة قيادة لها مثل هذا الموقع أن ترى الازمة بمنظار اخر . ومن هنا فان التتابع « المنطقي » للحيثيات التي تضمنتها مذكرة عبد الرزاق اليحيى الثانية ، اتى مفتوحا منذ البداية على النتيجة الوحيدة المراد الوصول اليها . هذه النتيجة لم تقتصر على اعلان ضرورة « وحدة المنظمات الفدائية » (مقابل التعدد) بل تضمنت تحديدا « دقيقا » لمضمون هذه الوحدة باتجاه لم تنقصه جرأة الافصاح عن نفسه .

فالتشديد على « حل التشكيلات العسكرية التابعة للمنظمات ووضعها تحت امرة القيادة العسكرية الواحدة » وعلى أن « تكون اكثرية اعضاء المجلس الوطني الجديد من غير المنتمين الى المنظمات » ثم على « تاليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحيث يكون اكثر اعضائها من غير المنتمين الى المنظمات ومن ذوي الكفايات الفلسطينيةفيمختلف المجالات ، واشراك المنظمات الفلسطينية الرئيسيةفيها بنسبة محدودة » ..... كل ذلك يكشف بوضوح طبيعة مشروع قيادة جيش التحرير « لحل ازمة المقاومة » : تحويل المقاومة الى مؤسسة عسكرية رسمية يرتبط بها ملحق تكنوقراطي ليتشكل من تحالف الطرفين « نظام » يقود الشعب الفلسطيني دون اي توسطات تنظيمية سواء على شكل منظمات سياسية او تجمعات جماهيرية . وقيادة جيش التحرير تستعيد هنا حرفيا ايديولوجية الانظمة البورجوازية العسكرية العربية وبرنامجها التنظيمي المعادي « للحزبية البغيضة » ، وتحاول أن تنقل الى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية نموذج تلك الانظمة في قيادة الجماهير « نحو اهدافها » !

ولقد ترافق طرح هذا المشروع من جانب قيادة جيشالتحرير مع تزايد بروز ظاهرة « المستقلين الفلسطينيين » وتصاعد الهمهمة بين صفوفهم . اذ اعتلى نفر من هؤلاء منصة النقد ليواجهوا المقاومة « بحساب عسير » مطالبين هم أيضا بنصيبهم من قيادة الشعب الفلسطيني ! واذا كان المجال لا يتسع هنا لمناقشة اتجاهات النقد الذي يوجهه للمقاومة « مستقلون » لا يجمعهم موقف واحد ولا تصدر مبادراتهم عن موقع سياسي متجانس ، فان السؤال الذي ينبغي طرحه حول حقهم جميعا في محاكمة المقاومة وطموحهم الى قيادة الشعب الفلسطيني ، يبقى في النهاية واحدا . ان الذين ظلوا منذ انطلاق المقاومة حتى هزيمتها في أيلول على هامش الحركة النضالية اليومية للشعب الفلسطيني ، والذين لم يتعد اسهام اكثرهم اقبالا على « العمل الوطني » حدود تقديم الاستشارات التقنية لهذه المنظمة او تلك ، والذين تتلخص كل امجادهم في كونهم استطاعوا المحافظة على انفسهم مستقلين لم « تتلوث » ايديهم لا بحمل البندقية ولا بالانخراط في نضال سياسي يومي يتطلب ما هو أكثر من تدبيج الدراسات الاكاديمية وتنظيم « الارشيفات » ، ان هؤلاء لا يحق لهم التنطح لمحاكمة اولئك الذين دفعوا — رغم كل اخطائهم — الثمن الباهظ لقاء محاولة الانتقال بالشعب الفلسطيني من مقاعد المتفرجين الى حيث استطاع ان يحمل البندقية بيده بعد حجز طال عشرين عاما .

ما هو المصب الذي يمكن أن تنتهي اليه حركة « المستقلين الفلسطينيين » الناشطة الان ؟ لم نكن بحاجة الى ما تضمنته مذكرة اليحيى من اشادة « بأصحاب الكفايات » ودغدغة لمطامحهم ، كي ندرك أن هذه الحركة صائرة في النهاية الى التحالف مع المؤسسة التي يراد لها أن تشكل قاعدة النظام الجديد القادر (بذراعيه العسكري والتكنوقراطي) على ضبط وتقنين الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني بحيث يصبح ممكنا الحاقها بالوضع العربي الرسمي الخاضع بدوره لمقتضيات التوازن الدولي الدقيق . وهي وجهة لا يمكن لها أن تنهض الا على انقاض المقاومة كحركة شعبية مسلحة .

فما هو موقع المقاومة من ذلك كله ؟

مقابل مشروع قيادة جيش التحرير ، وهمهمات«المستقلين» المتصاعدة ، تبدو الوجهة التي تقترحها فتح — وهي الطرف الفدائي الرئيسي المهيمن — بعيدة جدا عن أن تشكل جوابا فعليا على قضايا المقاومة في مرحلة تطورها الراهنة .

تتسم هذه الوجهة بالتشديد على اولوية الوحدةالعسكرية (الدمج العسكري لكل المنظمات الفدائية تحت قيادة واحدة). هذا التشديد يخفي مسلمات مضمرة نادرا ما يجري الافصاح عنها بوضوح . ابرز هذه المسلمات اعتبار أزمة المقاومة ، التي تكثفت نتائجها في أحداث ايلول وما بعدها ، مجرد نتيجة مباشرة لتعدد المنظمات (على هامش فتح) ولوجود « متطرفين » قادوا المقاومة بشعاراتهم « الدخيلة على مسيرتها » الى الهزيمة التي فرضت عليها !

وعلى قاعدة هذا المنطق تصبح الوحدة العسكرية هي الوسيلة الناجعة للجم « المتطرفين » وطمس التيارات السياسية التي يطلقها تعدد المنظمات . ان هذه الوجهة التي تقدم نفسها على أنها خلاصة عملية المراجعة المطلوبة لاوضاع المقاومة بعد هزيمة ايلول ، تستخلص من الهزيمة دروسا معكوسة في الواقع . فالازمة الجوهرية في مسيرة المقاومة ليست أزمة تعدد منظمات.وهزيمة ايلول لم تكن نتيجة « لتسرع متطرفين افتعلوا صداما مع النظام الاردني لا مبرر له » ! والهروب الى الوحدة العسكرية على قاعدة هذا التحليل الخاطىء لا يقدم اي جواب على أزمة المقاومة الفعلية ، بل هو يشكل في احسن الاحوال نسخة عن مشروع قيادة جيش التحرير بالفاظ اخرى وتحت اسم مختلف . اي أن منطق « عسكرة المقاومة » نهائيا وطمس ازمتها السياسية: فقدان الخط السياسي الستراتيجي الصحيح الموجه لمسيرتها ونمط تركيبها التنظيمي اللاديمقراطي سواء في حياتها الداخلية او على صعيد علاقتها بالجماهير الفلسطينية — الاردنية والعربية، ان ذلك معناه طمس المهام الفعلية التي تواجه حركة المقاومة في مرحلة عملها الراهنة وتحويل الانتباه عنها . وهو أمر لن يثمر بدوره اكثر من اقامة نظام عسكري بيروقراطي اخر يجهض احتمالات نهوض الحركة الوطنية الفلسطينية من جديد ويجردها من القدرة على التاثير ثوريا في أوضاع المنطقة .

وبهذا المنطق فان الصراع بين فتح وقيادة جيش التحرير يصبح مجرد تنافس على مقاليد تمثيل الشعب الفلسطيني رسميا . وهو تنافس يستخدم فيه الطرفان الوسائل ذاتها ومن مواقع متشابهة في النهاية . وفي هذا النطاق يكتسب اهتمام فتح ببناء وتوسيع « لواء اليرموك » من الجنود الذين غادروا الجيش الاردني بعد أيلول ، دلالته الواضحة . اذ هو يفصح عن تصور محرف لمهام المرحلة الراهنة تحكمه عقدة بناء المؤسسات المطلوبة لخوض ميدان التنافس مع جيش التحرير من موقع قوة اداري .

اذا كانت اعمال المجلس الوطني الفلسطيني سوف تنحصر في حدود برنامج «عسكرةالمقاومة» كما تطرحهقيادة جيشالتحرير وكما يمكن أن يجسده « مشروع ابو عمار للوحدة الوطنية » فان فرصة اخرى ثمينة من عمر المقاومة سوف تضيع .

« الحرية »

الاسبوع في سطور

لجان العمل تدعو الى تصعيد الأضراب وربط النضال الطلابي بالحركة الشعبية

اضراب طلاب الجامعة اللبنانيه ما زال مستمرا. وقد تميز هذا الاسبوع بالتظاهرات الاربع واخرها تظاهرة يوم الجمعة من كلية الحقوق لساحة الشهداء حيث عقدت لجان العمل الطلابي ندوة شرحت فيها للاهلين وجهة نظرها بالاضراب ومطالبه واشكال التحرك والتصعيد .

وشدد اعضاء اللجان على ان المطلب الرئيسي يجب أن يكون مطلب ايجاد عمل للخريجين ، وقدموا لمشكلة الخريجين الحلول التالية :

١ — الغاء سنتي الكفاءة والتاهيل (رفضت اللجان قرار مجلس الوزراء الاخير القاضي بدمج الكفاءة ضمن المواد) .

٢ — الغاء التعاقد مع اصحاب المهن الحرة .

٣ — توسيع الملاك التعليمي الرسمي

٤ — فتح ثانويات جديدة

٥ — انشاء كليات تطبيقية .

وشرح اعضاء اللجاء العلاقات الوثيقة بين هذه المطالب ومطالب الثانويين من جهة (توسيع الملاك التعليمي ، تنويع فروع البكالوريا) وبين مصلحة الجماهير الشعبية من جهة اخرى (الكليات التطبيقية كوسيلة لتطوير القطاعات الانتاجية) .

حتى يوم السبت ، كانت اللجنة التنفيذية للاتحاد لا تزال مقتنعة بضرورة مواصلة الاضراب حتى تحقيق جميع المطالب . ولكننا نجد ، في المقابل ، انها بالرغم من خطواتها الايجابية بالنسبة للتظاهرات ، فانها لا زالت تحول دون اشراك القاعدة الطلابية الواسعة في تحديد المطلب الرئيسي للاضراب وفي تقرير اشكال التصعيد .

ان لجان العمل — التي تقوم بواجباتها كاملة في التحركات الاخيرة — تطالب اليوم بعقد جمعيات عامة في كل الكليات تناقش أشكال تصعيد الاضراب الى حين ايجاد حل لمشكلة الخريجين . مؤكدين ، مرة اخرى ، ان البحث عن هذا الحل لا يمكن أن يتم دون مشاركة الاطراف الاخرى ذات المصلحة فيه: الطبقة العاملة والطلاب الثانويين.

هذا وكانت لجان العمل الطلابي في الجامعة اللبنانية والثانويات قد اصدرت البيان التالي :

أيها الاخوة الطلاب

— قضية الطلاب الجامعيين تفضح وتؤكد من جديد مواقف الدولة المتكررة من القضايا الطلابية . فسياستها هي هي في الثانويات وفي الجامعة ...

— فالدولة التي لم تلغ البكالوريا ولم تعرب المناهج ولم تعد لها هي نفسها التي تحاول تصفية كلية التربية وتفرض تمديد دراسة الحقوق وتقف حائلا دون تأمين عمل للخريجين ودون تطوير الكليات ودون ايجاد فروع تطبيقية ... فهي تتابع سياستها التصفوية سواء كان في المجال الثانوي او الجامعي .

— فالتعريب والغاء البكالوريا وتعديلها وتوسيع التعليم الثانوي يتطلب بالضرورة تطوير الجامعة وتوسيعها كما يتطلب ايجاد مجالات عمل للخريجين .. وهذا ما تتصدى له الدولة لانه يتعارض مع مصالح من تمثل من تجار واصحاب مصارف وزعماء سياسيين ، هؤلاء يقفون ضد تنمية القطاعات الصناعية والزراعية .. التي تشكل الرد الفعلي على أزمة البطالة في جميع اشكالها وجميع مراحلها : حملة الشهادات الثانوية ، خريجو الجامعة، العاطلون عن العمل .

أيها الاخوة الطلاب

لقد اثبتت معركة الطلاب الثانويين مع الدولة ان تحقيق المطالب يقتضي مزيدا من النضال والالتحام بين الفئات ذات المصلحة المشتركة . فالطلاب الثانويون عندما حملوا مطالبهم خاضوا معركة في سبيل تعليم وطني ديمقراطي تصب فيه كل مصالح جميع الطلاب ، ثانويين وجامعيين ، ومختلف الفئات الشعبية .

كذلك فان الطلاب الجامعيين بطرحهم قضية التعليم الجامعي عبر ازمة الخريجين انما يتابعون معركة الثانويين ضد سياسة الدولة التعليمية ..

أيها الاخوة ..

من هنا ضرورة ادراك الامور التالية:

● اولا : وحدة المصالح : وتتطلب من القوى الثانوية والجامعية تحديد المطالب المشتركة والمتكاملة ..

● ثانيا : وحدة النضال : وتقتضي تنسيق المبادرات وتوحيد التحرك .

● ثالثا : ممارسة ديمقراطية تقوم على اشراك اوسع الطلاب في نقاش وتقرير وتنفيذ الخطوات الكفيلة بدفع نضالنا وانجاحه ..

— فأين تقف اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب الجامعيين من هذه الامور ؟

١ — تطرح مطالب جانبية (تعيين عميد اصيل مثلا) من شأنها اذا ما طرحت بمستوى المطالب الاساسية (ازمة الخريجين ، الحقوق) ان تؤدي الى تمييع التحرك وتشويهه ..

٢ — ميوعة المواقف وممارسة فوقية تظهر :

— في عدم اعلان الاضراب المفتوح والاكتفاء بتعليق الدروس يوما بعد يوم .

— تمديد المهل ، مقابلة المسؤولين دون الرجوع الى القاعدة الطلابية .

— احاطة مواقفها وتحركاتها بسرية وكتمان .

ان هذه الممارسات الفوقية لا يمكن أن تؤدي الا الى اجهاض التحرك وتقلص المطالب .. وهذا ما يجب ان تتصدى له الجماهير الطلابية بضغطها عبر الجمعيات العمومية والندوات ..

ان وحدة المصالح ووحدة النضال والتصدي للاساليب الفوقية تتطلب منا جامعيين وثانويين المشاركة في التجمع الذي يقام في كلية التربية الساعة الرابعة والنصف .

ردّ منظمة الاشتراكيين اللبنانيين - لبنان الاشتراكي على تصريح بيار الجميل حول الأحزاب الممنوعة

ردا على سؤال لـ « النهار » حول تصريح الشيخ بيار الجميل عن الاحزاب المنوعة ، ادلى ناطق باسم « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين — لبنان الاشتراكي » بالتصريح التالي :

« يدلي الرئيس الاعلى لحزب الكتائب بتصريحه في ظرف واضح :

أولا : في الانتخابات الفرعية الاخيرة اضطر هو وحزبه الى مراجهة قوى سياسة منظمة تنافسه على الزعامة في دوائر نفوذه ونفوذ حلفائه وهو يطالب بمنع هذه القوى ، اي بحماية نفوذه .

ثانيا : منذ فترة والحكم اللبناني يواجه مطالب العمال والطلاب والمناطق المتخلفة ويظهر عجزه عن تلبية هذه المطالب . وبيار الجميل باتهامه التنظيمات السياسية يدافع عن الحكم العاجز ويحاول حمايته .

ثالثا : الكلام عن الدستور يكشف عن جهل كبير أو عن تجاهل : الدول الراسمالية — الديمقراطيات البورجوازية — تسمح بالعمل السياسي لاحزاب عمالية تعمل على القضاء على الملكية الخاصة ونظام العمل المأجور وهما ركناها . وحتى الدستور اللبناني ، الذي يدعي « الشيخ » المتمسك به يعترف بالحريات الاتية : حرية انشاء نقابات من دون رقابة وزارة العمل فلماذا رقابتها البوليسية ؟ حريات العمل السياسي ، فلماذا تمنع التجمعات والاحزاب ؟ حرية التعبير عن الراي ، فلماذا اصبح اصدار صحيفة مستحيلا عمليا ؟

ان الحرية الوحيدة التي يدافع عنها الجميل هي حرية الاقطاع السياسي والراسمالية لقمع الحركة الوطنية الديموقراطية »

مرفأ طرابلس
عمال تفريغ السفن بين إحتيال ربُ العمل ومماطلة الضمان

يتعرض عمال تفريغ السفن في ميناء طرابلس العاملون لدى « عادل اللون وشركاه » (٣٥ عامل) لاحتيال مكشوف من رب العمل الذي يحاول ارغامهم على توقيع انتساب للضمان الاجتماعي ابتداء بعام ١٩٧٠ .

السبب واضح : التهرب من دفع اشتراكات التعويضات العائلية ونهاية الخدمة . هذا بالرغم من أن الجميع خدم عدة سنوات قبل السبعين ، وبعضهم اكثر من عشرين عاما . وكان احد شركاء الشركة حاول الاحتفاظ بمستند جمع عليه تواقيع العمال بطريقة احتيالية ينهي بموجبه سنوات الخدمة السابقة للعمال . لكنه تراجع ، تحت تهديد العمال ، وادعى اتلاف المستند .

وعندما ينشب صراع بين العمال ورب العمل ، يتدخل مسؤول وزارة الشؤون داعيا العمل للصلحة مع رب العمل. وتجدد الخلاف حين تدخل تفتيش الضمان الاجتماعي لتنسيب العمال .

● ادعى « عادل اللون » بانه ليس رب عمل وانه « شغيل » عند وكلاء السفن الا ان وكلاء السفن اكدوا لتفتيش الضمان بانه متعهد ولا يعمل عندهم .

● حاول بعدها الادعاء بان عماله لم يعملوا عنده فقط بل عملوا في مؤسسات أخرى كي يستفيد من مرسوم من مراسيم الضمان يعطي العمال الذين لا يعملون عند رب عمل واحد حق الانتساب والاستفادة فقط من سنة السبعين (المقصود بالمرسوم عمال المرافىء) ، الا ان احتياله هذا اكتشف عندما كتب مفتش الضمان تقريرا تضمن افادات العمال وبدأت مماطلة الضمان . فبعد اشهر من مراجعات العمال للتفتيش قيل لهم بانه سيعاد التفتيش وان عادل اللون ادعى على الضمان وللان لم يات التفتيش .

يستغل عادل اللون مماطلة الضمان ليجبر العمال بوسائل مختلفة (الرشوة، العلاقات العائلية) قبول الانتساب بدءا بعام السبعين .

ان قبول اي عامل الانتساب بدءا بعام السبعين سيحرمه :

اولا : تعويض نهاية الخدمة على كل سنين العمل السابقة .

ثانيا : حق الاستفادة من اجور ايام المرض لانه لم يمض على عمله سنتين وما فوق .

ثالثا : التعويضات العائلية عن سنتين عمل سابقة في حال تطبيق الضمان لقانون مرور الزمن (بالمناسبة الضمان يستعمل الزمن لصالحه فهو يحصل اشتراكات عن خمس سنوات ولا يعطي تعويضات عائلية الا عن سنتين فقط للعمال) .

في هذه الحالة يدفع الضمان لعامل متزوج وله خمسة اولاد (معظم عمال « اللون » يتوفر فيهم هذا الشرط) حوالي ١٧٠٠ ليرة ، ويعرف العمال ان عادل اللون لن يدفع حتى الف ليرة للعامل ثمن التسوية بكاملها .

بانتظار قدوم التفتيش يقول عادل اللون للعمال بأن يتركوه وضميره ويوقعوا على تقرير التفتيش بانه بدءا بسنة السبعين تم استخدامهم . فلنر ضمير عادل اللون :

يقوم العمال بتفريغ السفن بواسطة معدات « ونش » تابع للسفن اي لا يملك اللون الات ويتحملون هم اعباء التفريغ ، بينما لا يأخذون الا اجرهم اليومي المقطوع (عشرة ليرات) بالرغم من قساوة العمل (حيث طبيعة العمل تفترض قوة جسدية غير عادية) يتقاضى اللون وشركاه ، فقط لانهم متعهدون ويملكون رأس المال وعلاقات مع الاقطاع السياسي ، يتقاضون اموالا يصرفون منها حوالي ٣٥ بالمئة اجورا والباقي أرباحا لهم ، ينتزع عادل اللون ٤٧ بالمئة من الارباح ويوزع الباقي بنسب مختلفة على شركاه (فهم يكدحون في سياراتهم المتنقلة ما بين المرفأ والوكلاء) . ان ثمن العامل في حال الوفاة عند اللون وشركاه فقط حوالي ١٨٠٠ ليرة تدفعهم شركة التأمين، والعمل يحمل امكانية الوفاة بشكل دائم.

قائمة بالتبرعات للجبهة الديمقراطية

هذه قائمة اخرى من التبرعات الواردة للجبهة الشعبية الديمقراطيه لتحرير فلسطين بواسطة « الحرية »:

٠٠ر١٧٥ مارك الماني من المناضل الالماني السيد كارل ليبكنشت .

٠٠ر٧١ مارك الماني من الطلبة العرب في هامبورغ — المانيا الغربية .

٠٠ر٥٠ دولار كندي من مناضل عربي في كندا .

٠٠ر١٠٠ مارك الماني من الاخوة الطلبة العرب في برلين — المانيا الغربية .

٠٠ر٧٠ دولار امريكي من الاخوة الطلبة العرب في نيويورك — الولايات المتحدة .

٠٠ر٤٥ دولار امريكي من الطلبة العرب في بتسبرغ — الولايات المتحدة

٠٠ر٥٦ دولار امريكي من الطلبة العرب في مدينة بلدفنكن — انديانا — الولايات المتحدة .

٠٠ر١٥ دولار امريكي من استاذ عربي في الولايات المتحدة .

٠٠ر١٢٤ دولار امريكي من الطلبة العرب والجالية العربية في مونتريال — كندا .

٠٠ر١٠٠ دولار امريكي من طالب عربي في الولايات المتحدة .

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير : شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

عشيّة ٧ آذار

المخرج الأخير لسلسلة التراجعات العربيّة أمَام التصلب الأسرائيلي

منذ اعلان السادات قرار تمديد وقف اطلاق النار مدة شهر اخر معتبرا ان هذا التمديد هو التمديد الاخير ، رابطا اياه باقتراح فتح القناة بعد انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية في الضفة الشرقية ، منذ ذلك الوقت ، وحتى الساعات الاخيرة من الموعد المحدد في ٧ اذار ، جابهت التسوية السلمية تطورات سريعة يمكن تلخيصها من استعراض المواقف الثلاثة العربية والاسرائيلية والاميركية :

الموقف العربي الرسمي: كان الدافع الرئيسي لمد وقف اطلاق النار للمرة الثالثة صعوبة اللجوء — مرة اخرى — لحرب الاستزاف بعد التطورات العسكرية على ضفتي القناة .. اذ أن هذا الاسلوب في الضغط العسكري يكلف الطرف العربي أكثر مما يكلف الطرف الاسرائيلي ، كذلك فانه يؤدي الى « مضاعفات داخلية » لا يمكن التحكم بها . لذلك لم ينفذ من مشروع روجرز الاميركي الذي قبلته القاهرة الا وقف اطلاق النار ، على أساس المراهنة على « الضغوط الدولية » من ناحية ، وعلى مزيد من التراجعات اخذت تقدمها القاهرة من ناحية ثانية . ووصلت هذه التراجعات الى ما سمته الاطراف الدولية جميعا برد مصر الايجابي على مذكرة يارينغ : اي الاعتراف بوجود اسرائيل وسيادتها الاقليمية عبر معاهدة سلام دائم .

ولكن سلسلة التراجعات العربية اصطدمت بالموقف الاسرائيلي الاخير ، وهو الاصرار على تعديلات اساسيه في الحدود . وهكذا ، وقبل أيام من موعد ٧ اذار ، وجدت القاهرة ان مباحثات التسوية السلمية لم تتقدم اية خطوة فعلية بعد التصلب الاسرائيلي ، وبعد الرفض الاميركي للقيام باي ضغوط على اسرائيل .

كان الاعلام العربي الرسمي وخطاب السادات في تبرير تمديد وقف اطلاق النار يركز على أن ٧ اذار سيكون الموعد الاخير ، اذا لم تجد القاهرة اي تقدم فعلي في المباحثات الدولية .. وكانت التبريرات التي اعطيت لتمديد وقف اطلاق النار في ٥ شباط ترتكز على ما يلي : « اعطاء الفرصة الاخيرة للمجتمع الدولي كي يقوم بواجباته امام تعنت اسرائيل » ..

ومرة اخرى تقع « تمديدات وقف اطلاق النار » في مازقها المستمر : هل يمكن العودة الى حرب الاستنزاف كشكل من الضغط العسكري لاجبار اسرائيل على القبول بتسوية سلمية « مشرفة » ؟

أمام صعوبات العودة الى حرب الاستنزاف ، وعدم ضمان فعاليتها في الضغط على اسرائيل ، فان الموقف المصري الرسمي على صعيد شروط تمديد وقف اطلاق النار اخذ يتراجع باستمرار : من رفض تمديد وقف اطلاق النار قبل ٥ شباط ، الى ربطه بشرط محدد ، وهو وضع جدول زمني للانسحاب الاسرائيلي — كما ينص قرار مجلس الامن — .. الى شرط اكثر تنازلا هو وجود تقدم ملموس في مهمة يارينغ .. الى التمديد في ٥ شباط شهرا اخيرا .. ان سلسلة التراجعات في شروط تمديد وقف اطلاق النار اوقعت الاعلام العربي الرسمي والتعبئة الدعاوية والتبريرات التي كانت تقدم للجماهير المصرية خصوصا وللجماهير العربيه عموما ، امام مازقها الاخير : ما هو الموقف في ٧ اذار ، وما هي التبريرات الجديدة التي يمكن تقديمها ؟

منذ الاعلان عن تمديد وقف اطلاق النار في ٥ شباط تولدت « صدمة » قويه عند الجماهير المصرية خاصة نتيجة الاستمرار في الاعلان عن التمديد .. وبعد انذار « الشهر الاخير » الذي ينتهي في ٧ أذار ، سيظهر موقف الحكم في الداخل بموقع ضعيف ، خاصة وان القيادة الجديدة ليس لها الرصيد الذي كان لقيادة عبد الناصر .

ان أي تمديد جديد لوقف اطلاق النار ليس له — هذه المرة — اية تبريرات يمكن التقدم بها الى « الرأي العام الداخلي » ..

فما هو المخرج ، خاصة وان الموقف الدولي، عبر الموقف الاميركي الذي سنتعرض له بعد قليل ، لم يستطع ان يقدم له اي مخرج للارتكاز عليه في تمديد جديد ، فهو لم يقدم اي اشارة واضحة لاستعداده للقيام بضغط على اسرائيل امام تعنتها وتصلبها في مسألة تعديلات الحدود ، ولم يخرج الا نداء عام من يو ثانت دعا فيه الى « الامتناع عن تبادل اطلاق النار وممارسة ضبط النفس العسكري ، والمحافظة على الهدوء الذي ساد المنطقة منذ اب ١٩٧٠ على امل أن تفتح الطريق مجددا من اجل احراز تقدم في محادثات السلام ومن اجل ان يكون لديهما وقت للتفكير أيضا » ..

اذا كان الموقف الدولي لم يقدم مخرجا «معقولا» لاعلان تمديد جديد لوقف اطلاق النار ، واذا كانت العوده الى حرب الاستنزاف تجابه صعوبات سياسيه وعسكرية على صعيد فعاليتها، واذا كان المازق الدعاوي والتبريري لا يقدم للرأي العام الداخلي أو للجماهير المصرية والعربيه اية تبريرات جديدة مقنعة لتمديد جديد لوقف اطلاق النار ، فما هو المخرج الاخير ؟

يكتب هذا الكلام قبل ان يعلن السادات في الساعات الاخيرة من يوم ٧ اذار عن القرار الرسمي ، ولكن اجهزة الاعلام الرسمية مهدت لذلك بالقول بأن : « لا قرار لتمديد وقف اطلاق النار مع الاحتفاظ بالحق في استئناف القتال حين ترى القاهرة ان طريق التسوية السلمية اغلقت نهائيا » .. اي انه لن يعلن رسميا تمديد وقف اطلاق النار، ولكن فعليا سينفذ وقف اطلاق النار لفترة جديدة غير محددة هذه المرة ..

وهذه المرة ، ايضا ، ليس هناك من شرط الا كلام عام عن التاكد من أن طريق التسوية السلمية قد اغلقت نهائيا. أن تبريرات هذا القرار الجديد ستكون في موقع هش وضعيف ، وستكون سلاحا دعاويا مصير النفس كلما جابهت التسوية السلمية صعوبات اساسيه تتطلب تنازلات جديدة .

الموقف الاسرائيلي : ان الموقف الاسرائيلي المتصلب يمكن تلخيصه كما يلي : اصرار على تعديلات اساسية في الحدود ، واصرار على مفاوضات بدون شروط مسبقة للبحث في مسألة « الحدود الامنة والمعترف بها والمتفق عليها » .

ان التصلب الاسرائيلي تجاوز ما عرضته القاهرة من قبولها بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل الى الاصرار على مفاوضات بدون شروط مسبقة — كما جاء في تصريحات « آلون » الاخيرة — .

يتوضح الموقف الاسرائيلي من خلال الحوار التالي الذي اجراه رئيس تحرير مجلة « نيوز ويك » مع غولدا مائير :

سؤال — لاول مرة في هذا الجيل اعلنت مصر عن رغبتها في توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل على اعتبار انها دولة ذات سيادة. وكنتم تقولون دائما في الماضي: ان رفض مصر الاقدام على هذه الخطوة هو العقبة الاساسية على طريق السلام . فهل أزال السيد أنور السادات هذه العقبة الان ؟

جواب غولدا مائير : نحن لا نتعامى عن أن شيئا هاما قد حصل واذا كان الجانبان مستعدين للتحرك من هذه النقطة فان امورا اكثر اهمية قد تحدث . غير أن هناك عقبة لا تزال قائمة ، ونرجو لها أن تزول وهي أن مصر تطالبنا بالتزامات مسبقة قبل الدخول في مفاوضات على المواضيع البارزة . فاذا وافقنا على خطتهم ، فعندئذ ، وعندئذ فقط يظهرون استعدادهم للدخول معنا في اتفاقية سلام . نحن لا نضع أية شروط مسبقة ونطالبهم أيضا بأن لا يضعوا مثل هذه الشروط. وليس في وسعنا ، ان نقبل اية شروط مسبقة .

الموقف الاميركي : ان الخلاف الاميركي — الاسرائيلي الذي ظهر اخيرا حول مسألة تعديلات الحدود (الموقف الاميركي يقول بتعديلات طفيفة وغير جذرية) ، ان هذا الخلاف لا يتعدى اطار الاعلان عنه .. فالسياسة الاميركية ترفض تحويل موقفها بشأن الحدود الى « ضغط على اسرائيل » ، كما كانت الامال التي يراهن عليها الموقف المصري الرسمي .

فالموقف الاميركي لم يزل ضمن اطار : رفض فرض تسوية سلمية من الدول الاربع الكبرى ، وترك الاطراف المعنية للتفاوض والاتفاق فيما بينها .

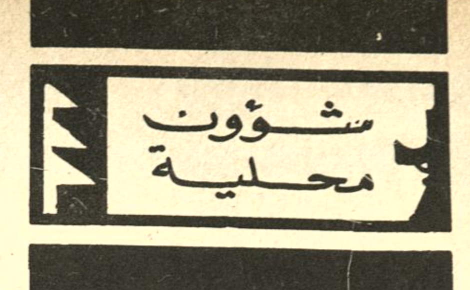
ان هذا الموقف الاميركي يتيح للتصلب الاسرائيلي ان يأخذ مداه بدون الاصطدام بأي ضغط فعلي من قبل الولايات المتحدة .

***

امام هذا كله ، ماذا يملك الموقف العربي الرسمي ، السوفياتي من ضغوط بعد استنفاد الوسائل السابقة التي كانت قاعدتها الرئيسية تقوية الدفاع العسكري المصري (ولكنه يظل محكوما بالتوازن المختل لصالح اسرائيل) ؟ مزيدا من التراجعات والتنازلات !

في العدد القادم : تقييم اعمال المجلس الوطني الفلسطيني

صادف موعد انتهاء اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني مع موعد اعداد هذا العدد. لذلك ارجانا الكتابة حول اعمال هذا المجلس ونتائجه للعدد القادم .



إضراب الجامعة اللبنانية

لن يحل حكم المصارف والوكالات مشكلة بطالة الجامعيين

منذ أكثر من اسبوعين والحركة الطلابيه في الجامعة اللبنانية تخوض معركة ، هي من اهم المعارك التي خاضتها حتى الان ، ايجاد عمل للاعداد المتزايدة من الخريجين كل عام. والتي فجرتها مسالة اشتراط « سنتي الكفاءة » للانتساب الى نقابة المحامين بالنسبة لطلاب الحقوق. فطلاب الجامعة اللبنانية بدأوا يتلمسون حالة البطالة التي تنتظرهم عند التخرج ، وفي احسن الاحوال الحصول على وظيفة ما تجعلهم يترحمون على العشرين سنة التي قضوها في الدراسة ليحصلوا بعدها على راتب كان بامكانهم تأمينه فيما لو التحقوا بمهنة ما وقضوا فيها ربع المدة التي امضوها في الدراسة ، ولن يندموا بالطبع على تلك الثقافة الهزيلة التي توفرها لهم الجامعة .

اساس المشكلة

واهمية هذه المعركة تكمن في كونها تضع طلاب الجامعة في مواجهة اساس المشكلة التي تتعرض لها الجامعة اللبنانية والتي تحول دون نموها وتطورها . ذلك ان سياسة الدولة التعليمية ، والتي عبرت عن نفسها بجملة التدابير والعوائق التي وضعتها الدولة على امتداد فترة الدراسة ومنذ البداية عن طريق شروط الانتساب ثم عن طريق البرامج والمناهج وانظمة الامتحانات ، الى اقتصار الجامعة على الفروع النظرية ، والبناء ... الخ . هذه السياسة التي تهدف لحل التناقض بين الاعداد المتزايدة من الخريجين كل عام وقدرات النظام على استيعابهم ، وذلك على حساب ابناء الفئات الفقيرة .. ليبقى التعليم حكرا وامتيازا لابناء الفئات الممتازة في المجتمع اللبناني . بحكم التطور الوحيد الجانب الذي يتخذه الاقتصاد اللبناني ، الخدمات ، الازمات التي بدأ يعانيها هذا القطاع في المرحلة الاخيرة ، منذ منتصف الستينات .

واذا كان العامل المفجر لمشكلة الخريجين هو سنتي الكفاءة ، فان هذه المشكلة بدأت تطرح بشكل حاد مع مطلع العام خصوصا في كلية الاداب . على كل حال فان المعركة الحالية قد طرحت هذه المشكلة ، على صعيد الجامعة ككل ، بمضمون معين لتاخذ في حلها مطالب واساليب في العمل لتحقيقها تنسجم وهذا الطرح ، واننا فيما يلي سنعمد الى تناول المظاهر التي تبرز فيها هذه المشكلة واسبابها ومن ثم لنناقش الحلول والاساليب التي اتبعت حتى الان والمعركة ما زالت في بدايتها .

حواجز الدولة وحواجز نقابات المهن الحرة !

على الرغم من أن هذه المشكلة تبرز في كل فرع من فروع الجامعة اللبنانية بمظهر خاص نسبيا فبالامكان حصرها في مظاهر ثلاثه :

الاول : ويتمثل في صراع مع نقابتي المحامين والمهندسين وهو يتناول فرعي الحقوق والهندسة المعمارية . واذا كان هذا الصراع قد اتخذ طابعا حادا ومكشوفا مع نقابة المحامين . فقد عملت شقيقتها في الاحتكار ، نقابة المهندسين ، على اعطاء الصراع طابعه الخفي عندما تداركت المشكلة منذ البداية ، مع الانتساب ، وحين انشيء معهد الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية . ولعل جل طموح نقابة المحامين هو التساوي مع «شقيقتها» في العلاقة بينها وبين طلاب الحقوق .

ولقد فرضت نقابة المحامين في العام الماضي سنتي كفاءة تضاف الى الاربع سنوات التي يقضيها الطالب لنيل اجازة في الحقوق . ثم تبعتها سنتا تدرج فيما بعد . بحيث اصبح اكتساب لقب محامي يتطلب ثماني سنوات من الدراسة النظرية والعملية . وهذا التدبير يوفر للنقابة امكانية تحديد عدد الطلاب المنتسبين اليها الذي يتوافق والابقاء الكامل على احتكار هذه المهنة من جانب قلة مهيمنة عليها بعدما عجزت التدابير السابقة كاشتراط البكالوريا اللبنانية دون سواها للانتساب الى كليات ومعاهد الحقوق عن أن تشكل تدبيرا حاسما . ولقد كان هدف النقابة من هذا التدبير واضحا ، بحيث انها لم تتمكن من تضليل احد عندما احتجت بأن الهدف منه هو رفع مستوى مهنة المحاماة ، اذ أن السنتين ما زالتا دون برامج ، حتى أن وزير التربية السابق لم يتمكن من استعمال هذه الحجة ، واضطر الى الهزؤ منها . ولم تكتف النقابة بهذا الحد ، ففي كل سنة تتقدم خطوة ، فقد عمدت حاليا الى تنظيم عملية دفع رسم الانتساب اليها بحجة « تخفيضه » ، بحيث يدفع المنتسب ٣٥٠٠ ليرة بدل ٤٢٠٠ ، ولكن الدفعة الاولى ، عند الانتساب ، (وهذا هو المهم) قد زادت من ١٥٠٠ ليرة الى ٢٠٠٠ تصبح حكما ثلاثة الاف مع الرسوم . على كل حال ما زال في جعبة النقابة ومحتكريها تدبير اخر جرت محاولات لفرضه في السابق هو الامتحان باللغة الاجنبية للانتساب الى كليات ومعاهد الحقوق ، تتحين الفرصة هي والدولة لتمريره ، ولعل التهاون في مجابهة النقابة في التدبيرين الاخيرين هو الخطوة الاولى التي تفسح لها المجال .

هكذا ، يقف خريجو الحقوق امام سد يعمل على زيادة ارتفاعه مدماكا تلو الاخر . فوظائف الدولة محدودة . وامكانية ممارسة المهنة «الحرة» محدودة اكثر فلا يبقى غير البطالة وهي ... بلا حدود ..

أما مشكلة الهندسة المعمارية ، فالهدف الذي تتجه اليه نقابة المحامين ، كانت نقابة المهندسين قد بدأت به . فالعدد محدود ليس للدخول للنقابة وانما للانتساب للمعهد . فهو يجري بعد امتحان دخول ولعدد محدود يتفق عليه بين ادارة المعهد والنقابة .

أما المظهر الثاني : فهو يتمثل في وجود فروع ومن ثم اجازات ومجازين ، غير محددة مواطن استعمال هذه الاجازات ولا كيفية استعمالها من قبل هؤلاء المجازين ، وهما فرعان : العلوم السياسية والادارية والعلوم الاجتماعية .

شهادة العلوم السياسية والادارية تمنحها الدولة ليس كاجازة للعمل وانما للبطالة ، وكذلك الامر بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، اما وظائف الدولة حيث تتساوى كل الاجازات مع اجازة الحقوق فالامتحان يجري على أساس مواد حقوقية وبالتالي فالافضلية حكما للحقوقيين . وعندما تسامحت الدولة وعادلت اجازة العلوم الاجتماعية باجازة تعليمية لم تجد الدولة ذاتها المواد التي يمكن أن تتطلب اختصاصا من هذا النوع ... أما مركز الابحاث التابع للمعهد والذي يرصد له سنويا ما يقارب المئتي الف ليرة ، فنصفه واكثر يذهب الى غير الخريجين وما يتبقى يعطى لطلاب يتغيرون بصورة دورية كل عام .

أما الحل المطروح من جانب الحركة الطلابية لهذا النوع من المشاكل فهو لا يتعدى حدود ما يمكن أن يقدمه النظام الراهن : فالحل بالنسبة للعلوم السياسية والادارية هو المطالبة بمعادلتها باجازة تعليمية واعطاء الافضلية في وظائف الدولة لحملة هذه الاجازة (ولكن هذه الوظائف محدودة) ومن ثم حصر التعيين في السلك الدبلوماسي (!) بحملة هذه الاجازة . وحل مشكلة العلوم الاجتماعية لا يحيد عن هذا النطاق وان كان يتوجه نحو ادارات اخرى (الانعاش الاجتماعي ، الشؤون الاجتماعية ، مركز للابحاث ...)

أبواب العمل المغلقة

والمظهر الثالث للازمة ، وهو يتناول الاجازات التعليمية وتتوزعه ثلاثة فروع : العلوم ، الاداب والعلوم الانسانية والتربية .

فعدا أن دور كليتي العلوم والاداب والعلوم الانسانية قد اتخذ وجهة تخريج أساتذة للتعليم الثانوي في المواد المختلفة بديل اتخاذه ، ولو جزئيا وجهة الابحاث العلمية والادبية .. وذلك تبعا للمجالات المفترض وجودها والتي تصب فيها هذه الابحاث .. عدا ذلك ، فان كلية التربية انشئت لتنضم الى قافلة الفروع الموجودة في كليتي العلوم والاداب ولتؤدي نفس الدور الذي رست عليه الكليتين ، وبنفس المواد . اي أن في الجامعة اللبنانية كليتين يقوم التنافس بينهما على أعداد اختصاصيين بنفس المواد ، اما نتيجة هذه المنافسة فاعداد من الخريجين بالكاد يجدون عملا لهم . ولقد طرحت مشكلة هؤلاء مع مطلع العام الدراسي في كلية الاداب فرفضت الدولة قبول اي من خريجيها في امتحان الدخول الى الملاك التعليمي الثانوي بحجة ان عدد المتفوقين من حملة الدكتوراه والكفاءة يفيض عن العدد المطلوب والافضلية في التقدم للامتحان هي لحاملي هاتين الشهادتين .

واذا كانت الدولة ، بحكم سياستها التعليمية التي تتعارض وتوسيع التعليم الرسمي ، تحاول أن تجعل من التعاقد الذي يجريه الداخلون الى كلية التربية بالالتزام بالتعليم في الملاك مدة خمس سنوات دون اي التزام فعلي من جانبها بتوظيفهم ، ولو معنوي ، فهي بالنسبة لخريجي كليتي العلوم والاداب في حل من اي التزام ولو بحقهم في التقدم لامتحان الدخول ، وقد تمتد هذه السياسة لتشمل خريجي كلية التربية اذا ما تأمن العدد المطلوب من حملة الدكتوراه .

وعندما طرحت المشكلة مع مطلع هذا العام في كلية الاداب كان الرد بالمطالبة بحل خاطيء يركز على المنافسة بين الكليات المختلفة في حين أن المسالة الاساسية كانت في العدد الذي حددته الدولة والذي لا يتلاءم وحاجات تطور التعليم الرسمي الثانوي . واذا كانت المشكلة قد برزت حتى الان في تذمر ما لبث ان همد ، او انها قد عبرت عن نفسها بالمطالبة دوما بتعيين خريجي كلية التربية فور تخرجهم ، فهذه ما هي الا البداية . والدولة لن تتراجع عن تنفيذ سياستها التعليمية في الاسقاط والبرامج والمناهج ومن ثم في ابقاء التعليم الرسمي دون الحاجات الفعلية للتعليم في لبنان وذلك لحساب التعليم الخاص . وهي لا تتخلى عن حشر الازلام والمنتفعين من أصحاب المهن الحرة للتعليم بالتعاقد .

لذا فان مواجهة الدولة بنضال يفرض تعيين عدد يلبي حاجات التعليم الثانوي وتوسعه كل عام بصورة يشمل كل خريجي كليتي العلوم والاداب الى جانب خريجي كلية التربية هو الرد الفعلي على سياسة الدولة .

الى جانب هذه المظاهر الثلاث لازمة الخريجين في الجامعة اللبنانية فهناك فروع الرسم والصحافة وادارة الاعمال ومصير خريجيها لن يكون بافضل من مصير خريجي بقية الكليات على الرغم من حداثة وجودها (الصحافة وادارة الاعمال) . وعلى الرغم من أن الدولة قد اتخذت من التدابير ما يكفي للحد من عدد المنتسبين اليها ، فهي قد حددت عدد المنتسبين الى كلية ادارة الاعمال عن طريق امتحان دخول وجعلت الدراسة في الصحافة قبل الظهر مما يحول دون انتساب معظم الطلاب اليها .

هذه المظاهر الاساسية الثلاث لازمة الخريجين تجد على صعيد الحلول لها اتجاهان اساسيان : الاول يأخذ وجهة المهن الحرة (نقابة المحامين ...) والثاني يتركز على قطاعات الدولة (تعليم ، ادارة) . أما الحل الاخر ، الحل الجذري لمشكلة التعليم العالي في لبنان والذي يأخذ وجهة الفروع التطبيقية فلا يجد حيزا له الا تسجيله ولكن دون التوقف عنده والنضال من اجل تحقيقه .

الفروع التطبيقية هي الحل

على أن كلا الاتجاهين اللذين تأخذهما الحلول المطروحة هو اما السير الى طريق مسدود وفي احسن الاحوال مقتصر على نسبة ضئيلة من الخريجين ، المحامين مثلا ، فالنقابة سوف تعمل دوما وابدا على الحد من عدد المنتسبين اليها تبعا لحاجات هذا القطاع وقدراته على استيعاب مزيد من العاملين فيه ، خصوصا اذا قيست هذه الحاجات بالاعداد الكبيرة التي تضمها كليات ومعاهد الحقوق في لبنان . واما الى الدوران في حلقة مفرغة ، فالتوجه لحل مشكلة الخريجين او اغلبيتهم الكبرى الى قطاع التعليم هذا يعني ، كما تبينه المطالب حيث تتحول معظم كليات الجامعة اللبنانية الى اعداد المعلمين على الاقل خمس منها في ظل الاوضاع الراهنة ، هذا يعني أن معظم طلاب الجامعة اللبنانية يعدون ليكونوا معلمين يدرسون طلابا مصيرهم هم أيضا معلمون وهكذا دواليك . ثم ان امكانيات الدولة في استيعاب الخريجين في ادارتها محدودة جدا وسريعة التشبع . وهذا يعني في النهاية أن نضال الحركة الطلابية في هذا الاتجاه ، مهما كان زخمه ، مصيره التراجع دون ان يسجل امكانية حل المشكلة بشكل جذري .

قد يحتج بأن هذه الحلول جزئية ، وهي المخارج المتوفرة في ظل الامكانيات الراهنة ، وهذا صحيح ، ولكنه يصبح خاطئا عندما يتحول الى تبرير لعدم النضال وطرح الحلول في الاتجاه الاخر ، ولا حتى امكانية اتخاذ مثل هذه الوجهة ، وهنا نشير الى أن تسجيل الحل الجذري عبر البيانات المختلفة ، دون تحديد كيفية ممارساته والقوى صاحبة المصلحة في تحقيقه ، يبقى ضمن دائرة التبرير ولا يعكس وضوحه هو بالذات وانما يعكس بالضبط وضوح لا جدوى الاتجاه الاخر كحل نهائي .

من هنا فان تحرك طلاب الجامعة اللبنانية من أجل ايجاد الحلول لمشكلة الخريجين يجب أن يتخذ وجها مزدوجا ، فهو في نفس الوقت نضال من أجل تحقيق حلول جزئية بما تقدمه الامكانيات المتوفرة وهو نضال من اجل ايجاد فروع تطبيقية تشمل الزراعة والصناعة والصحة .

هذه الفروع لن توجد الا على قاعدة اقتصاد انتاجي يأخذ وجهة تنمية وتطوير الزراعة والصناعة ، اي تغيير النظام الاقتصادي القائم والذي يستند بصورة اساسية على قطاع الخدمات بحيث كانت النتيجة ان الجامعة اللبنانية تقتصر على الفروع النظرية فقط .

ومهمة ايجاد قاعدة لوجود كليات تطبيقية ، هي مهمة الحركة الديمقراطية الوطنية . من هنا يكتسب شعار صلة الحركة الطلابية بالحركة الديمقراطية الوطنية مضمونه الفعلي ، وهذا المضمون هو قاعدة البرنامج المشترك .

واعادة النظر بوضع الجامعة اللبنانية لن يولد من العدم ، فهذا الوضع كان نتيجة طبيعية للنمط الذي يتخذه التعليم الرسمي عامة ، الثانوي والتكميلي والابتدائي ، ولذا فان اعادة النظر يجب ان تبدأ اولا بالمراحل السابقة ومن هنا مضمون الصلة الفعلية بالحركة الطلابية الثانوية ، ولقد سار الثانويون خطوة على هذا الطريق عندما رفعوا شعار تنويع البكالوريا اللبنانية .

واذا كان هذا وضع الخريجين في الجامعة اللبنانية والحلول المطروحة والحلول النهائية . فكيف كان تحرك طلاب الجامعة اللبنانية باتجاه حل هذه المشكلة منذ بدأ التحرك ؟

قيادة الاضراب « من فوق »

اذا كان موضوع الخريجين قد طرح في السنوات السابقة ، وخاضت الحركة الطلابية معارك من اجله ابرزها معركة العام الماضي مع نقابة المحامين ضد « سنتي الكفاءة » والتي انتهت بتسوية عقدتها القيادات اليمينية مع النقابة اعفت من هذا الشرط ، مع تكريسه بصورة نهائية ، الطلاب المسجلين حتى العام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ . واذا كانت حركة طلاب كلية الاداب مع بداية العام الحالي قد شكلت اشارة اولية ، فان تحرك طلاب السنة اولى حقوق في جامعات لبنان من اجل الغاء سنتي الكفاءة ومن ثم فيما بعد من اجل تخفيض رسم الانتساب باعلان الاضراب المفتوح ، قد شكلت الشرارة الاولى للتحرك الطلابي العام الذي تفجر تظاهرات صاخبة بوجه الدولة في الاسبوع الماضي ، ثم عاد ليقتصر على اضراب للجامعة اللبنانية وحدها في الايام الاخيرة .

ومنذ البداية ، تحدد توجهتان للتحرك الطلابي ولو على قاعدة واحدة اقتصرت على طرح الحلول الجزئية دون تناول الحلول الفعلية الا من باب « رفع العتب » .

الوجهة الاولى ، وهي التي تمثلت في تحرك قاعدي على صعيد السنة اولى حقوق باعلان الاضراب المفتوح وتحديد المطالب بوضوح وهي الغاء سنتي الكفاءة وتخفيض رسم الانتساب. هذه الوجهة كانت تحدد كيفية اعطاء التحرك الطلابي فعالية وزخما ، فهذه الفعالية مرهونة باشراك القاعدة الطلابية صاحبة المصلحة في تقرير وتنفيذ كافة المواقف والرقابة على الهيئات المختلفة للاتحاد من جهة ، وهي ايضا تتوقف على وعي الطلاب للمطالب المطروحة وشرطه ان تكون صياغة هذه المطالب واضحة ومحددة .

أما الوجهة الثانية ، فهي التي تمثلت في تحركات اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية . ولم يكن على اللجنة ان تستنبط الاساليب ، فكفاها اللجوء الى أساليب المرابطات : بيروقراطية في العمل تحصر حق التقرير والتنفيذ بالهيئة القيادية وتطمس كل مبادرة من جانب القاعدة لا تنسجم مع امكانياتها وتطوراتها .

ولذا تدخلت اللجنة التنفيذية منذ اليوم الاول مستعملة صلاحياتها ، تلك التي يمنحها اياها الدستور ، فقمعت الاضراب المفتوح الذي اعلنه طلاب السنة اولى حقوق يوم الثلاثاء ١٦—٢—١٩٧١ بواسطة ساعدها الايمن مجلس فرع الاتحاد في الكلية ، وانتزعت المبادرة (بحجة الوصاية طبعا) لتحولها لا لاضراب يشمل الجامعة اللبنانية ، وانما لمؤتمر صحفي ، تتوجه بواسطته للطلاب والمسؤولين على السواء . ثم لتتسلم زمام تقرير المواقف منذ بداية التحرك من هذه الفترة ، عدا مرة واحدة حيث عاد طلاب السنة اولى حقوق ليخرقوا الهيمنة معلنين الاضراب المفتوح في الوقت الذي كانت اللجنة التنفيذية تحاور المسؤولين ضمن المهلة التي حددتها ، وليعلنوا ايضا فشل هذه الاتصالات ويحددوا مرة اخرى الاسلوب الفعال .

واذا كانت اللجنة التنفيذية قد انفردت في تقرير التحرك الطلابي بمعزل عن القاعدة الطلابية ، ولكن نتيجة لضغطها ، فكيف مارست قيادة التحرك ؟ وبماذا ردت الدولة ؟

لقد بدأت اللجنة تحركها بالاتصال بالمسؤولين وليس بالطلاب ، وخلال هذه الاتصالات قامت الدولة بتقديم عدة مشاريع ظلت طيلة اسبوع في جعبة اللجنة التنفيذية .

وقد حافظت طيلة التحرك على هذه النوعية من العلاقة بينها وبين الدولة ، ما يدور بين الاثنين لا يتعداهما لثالث ، فاللجنة تقوم بالاتصال دون معرفة مسبقة (حتى لا تقول دون تقرير) من جانب الطلاب بوجهات نظرها « ويكفيهم أن يعرفوا في النهاية » وبعد أن تتم الاتصالات ويختلف الفريقان النتائج النهائية (سلبية أم ايجابية) ويبقى تقدير النتائج ايضا للجنة التنفيذية .

أما بالنسبة للتعبئة : توضيح المطالب — تحديدها ، فقد اقتطع من « البرنامج » الذي أقره مؤتمر الاتحاد قسم ووزع على الطلاب (أولا عبر الصحافة) وهو يكتفي بتعداد المطالب وبعمومية شديدة ، ما عدا ما يتعلق منها بمسالة الحقوق . أما مضمون المطالب ، نوعيتها ، ترابطها فهذه المسالة لا اللجنة التنفيذية تعرفها وليس هناك — برأيها — ضرورة لمعرفتها من قبل الطلاب . من هنا فقد كان التحرك يستند على قاعدة طلابية غير معبأة فعليا باتجاه تحرك من أجل حل مشكلة الخريجين .. فالكليات الاخرى ، عدا الحقوق وحيث كان طرح المطالب من جانب الطلاب ، تبدو بسبب موقف قيادة الاتحاد ، معلنة الاضراب دون عمل نشيط من أجله . على كل حال لقد احتاطت اللجنة التنفيذية لهذا الامر فلم تقصر طرحها على مشكلة الخريجين وانما وضعت الى جانبها مطالب اخرى : الوضع الاداري للجامعة . الوضع الاجتماعي للطلاب . البناء الموحد . هذا الاحتياط يمكن العودة اليه فيما لو بدا العجز عن تحقيق مطالب الخريجين (مطلب العميد الاصيل مثلا) .

والتحركات العملية : بدأتها اللجنة التنفيذية بقرار تعليق الدروس وليس الاضراب والحجة هي « تامين الحشود الطلابية » (هنا يلقى عجز اللجنة التنفيذية وتخلفها على الطلاب) . وقد استمر هذا المنهج ، نهج ابقاء الطلاب في الكليات بانتظار قرارات اللجنة التنفيذية « السرية » (لقد قامت ثلاث تظاهرات ، اثنتان منها بقرار «رسمي» من اللجنة التنفيذية . اما الثالثة فكانت رغم قرار اللجنة بمهرجان بشكل سري طبعا) .

وعلى الرغم من أن التظاهرات قد خرجت باعداد كبيرة لم تعرفها الجامعة من قبل ، نتيجة شعور الطلاب بحدة مسالة الخريجين ، فان اللجنة التنفيذية ارادت جمع أكبر عدد من الطلاب ، ولكن دون مشاركة طلابية فعلية في تنظيم التظاهر واعداد شعاراته .

ولقد حاولت اللجنة ان تغطي عجزها عن التعبئة في الكليات المختلفة بحيث تاتي كل الخطوة العامة التصعيدية نتيجة لذلك ، بجمع الطلاب والقيام بتحرك واحد ولكن ، دون الاستناد على قاعدة فعلية لهذا التحرك ، اذ أنه لا يلبث ان ينكشف على حقيقته كتحرك لا يملك عناصر الاستمرار والصمود والاتساع . وما كان ليفيد اللجنة الاحتجاج « بتكتيك جديد » في التحرك الطلابي.

وانطلاقا من هذه القواعد نفسها ، وبالاستناد الى وضع داخلي للحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية غير معبأ فعليا ، جرى الاستنجاد بالاتحادات والروابط الجامعية . وادخلت كعامل في تصعيد تحرك طلاب الجامعة اللبنانية لا كنتيجة له ، اذ ان هؤلاء الطلاب لا تجمعهم المصلحة الواحدة مع طلاب الجامعة اللبنانية الا على صعيد عام جدا .

من هنا فان الخطوات التصعيدية تبعا لهذا الاساس لا تتمتع بعناصر الاستمرار والضغط الطويل .

ولقد قابلت الدولة هذه التحركات بمحاولات الالتفاف عليها واجهاضها . فهي عندما وجدت نفسها مضطرة للسماح بالتظاهر ، رأت أن تستفيد من ذلك عبر تنازلات متبادلة . ولعلمها ان الشرارة التي ادت للتحرك العام هي مسألة الحقوق فقد تقدمت بمشروع للرد على هذه النقطة يقدم التدبير اياه بشكل اخر ، (المشروع الذي تقدم به وزير التربية بجعل سنوات التدرج ثلاث ، وتوزيع مواد سنتي الكفاءة على السنوات الاربع لاجازة الحقوق)(x)ثم اغدق وعوده المعسولة بالنسبة للمطالب الاخرى ، عله في ذلك يتمكن من تفكيك التحرك الطلابي وبعثرته وقد نجح بالفعل فان بوادر التراجع في الجامعات الاخرى برزت ، وليس مستبعدا أن تنتقل العدوى الجامعة اللبنانية .

على أن المحتكرين في نقابة المحامين لم يقبلوا بحل الوزير . فهم يريدون التدبير واضحا حماية لمصالحهم عل في ذلك ما يكفي لقطع الطريق على المترددين في اختيار المهنة وهم كثيرون على كل حال .

من هنا ونتيجة لكل ذلك ، فان تحرك طلاب الجامعة اللبنانية من اجل حل مشكلة الخريجين لا يطرح مشكلة الخريجين على اساس الحل الفعلي لها الى جانب الحلول الجزئية . ولم تقم صلة ولو بدائية مع الحركة الوطنية الديمقراطية ، ومع الحركة الثانوية التي خطت خطوة على هذا الطريق ، هذا بالاضافة الى طرح دقيق واضح للمطالب الجزئية التي لن تشكل في احسن الحالات الا حلا مؤقتا للمشكلة ، محدودا جدا .

أما على صعيد اساليب العمل فان مشاركة القاعدة الطلابية في تقرير وتنفيذ كافة الخطوات والمحاسبة والرقابة على الهيئات القيادية ، وذلك عبر جمعيات عامة دورية تعقد لتحديد المطالب بدقة ووضوح لتمكين القاعدة الطلابية من المشاركة ومتابعة كافة التطورات ومناقشة كافة المشاريع التي تتقدم بها الدولة . وأما الحديث عن السرية في التحركات الجماهيرية لنقابة طلابية فهو ابعد ما يكون عن العمل النقابي الذي يقوم على اتساع القاعدة الجماهيرية .

واذا ما استمرت اللجنة التنفيذية للاتحاد في ممارساتها الفوقية ، واستغفالها للطلاب ، فلن يكون «سكان وزارة التربية » وحدهم موضع اتهام الحركة الطلابية .

(x) ان الوزير قد صرح بأنه ضد تدبير سنتي الكفاءة عندما يوضع بشكل منفصل . وهو مع تحديد العدد عند الانتساب للكلية ، اي مقدمة لاحياء امتحان اللغة الاجنبية .

بعد تمديد قانون الايجارات حتى آيار

الملاكون العقاريون وممثلوهم من البكوات وراء مشكلة السكن

- قوانين الايجارات اداة استغلال وربح
- المضاربة العقارية سبب ارتفاع الايجارات
- زيادة عدد الشقق الشاغرة يترافق مع زيادة الطلب على المساكن.

ان مشكلة السكن وقضية الايجارات في لبنان هي من المشاكل الرئيسية ، كالتعليم وغلاء اسعار الحاجيات الضرورية والدواء والضمانات الصحية ، الكامنة وراء الازمة الاجتماعية التي ما زالت تتفاقم باستمرار تاركة اثارها بشكل خانق على أوضاع الفئات الشعبية الكادحة .

كانت الاشهر الماضية قد شهدت الصراع الذي دار بين ممثلي الطبقة العاملة وبين أرباب العمل والدولة في سبيل تحقيق تنفيذ الضمان الصحي الذي أدى الى تخفيف قسم من الاعباء المعيشية الملقاة على أكتاف العمال وعائلاتهم نتيجة الاستغلال الرأسمالي. كما شهدت معركة الطلاب الثانويين التي فضحت الدولة وسياستها التعليمية بجعل العلم حكرا على ابناء الاغنياء ، ووضع العراقيل أمام ابناء الفئات الكادحة وتركها ضحية التخلف والاستغلال ، ان السكن والايجارات تشكل عبئا على هذه الفئات وتحملها نسبة ٤٠ بالمائة من دخلها الشهري تقريبا . وهي مطروحة منذ عشر سنوات وتطرح مجددا منذ نهاية عام ١٩٦٩ . وما زالت الدولة تصدر القوانين وتمددها وتؤجل اصدارها كما تشاء ولخدمة المصالح الاساسية للبورجوازية التجارية المدينية ، بينما موقف الحركة الجماهيرية متردد وغير شامل لا يتجاوز مبادرات ضيقة (مؤتمرات شعبية — عرائض الخ) . واذا كان لا بد من الوصول الى بعض الاستنتاجات والاقتراحات وتعيين بعض المطالب التي يجب أن ترفعها ، فانه من الضروري القاء نظرة سريعة على المشكلة واسبابها والنتائج التي آلت اليها .

التراكض على شراء العقارات

قبل الحرب العالمية الثانية ، كانت القطاعات المنتجة للسلع هي المسيطرة وكانت القرى اللبنانية وجبل لبنان هي مراكز انتاج هذه السلع . لهذا السبب ، ولاسباب اخرى لا مجال لذكرها ، لم تكن بيروت وضواحيها كما هي اليوم ، مركز الاستقطاب السكاني الكثيف . لكن هذا النمط الاقتصادي تحول وأصبح قطاع الخدمات ، بعد وتيرة متصلة من النمو ، هو المسيطر . وبالطبع فان لهذا التحول اسبابه . بدءا من كارثة فلسطين الى تاريخ التحولات السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية — كل هذا ادى الى تراكم رؤوس الاموال وتحولها بصورة سريعة الى لبنان نتيجة للدور الذي يلعبه في السوق الامبريالية . فتركزت الحياة الاقتصادية على المجالات التي يتوفر فيها لرؤوس الاموال المتراكمة امكانية التوسيع والنشاط وتحقيق الارباح . ومع هذا التحول الاقتصادي اصبحت المدن وبصورة خاصة بيروت ، هي الاماكن الرئيسية التي بدأت تتركز فيها الحياة الاقتصادية والنشاطات . وذلك على حساب الريف . فنتج نزوح مستمر الى العاصمة بعد أن تراجعت الحياة الاقتصادية ، وأصبحت خاضعة لنمط الاستغلال التجاري — المصرفي ، الذي بدأ يلعب الدور الرئيسي في الاقتصاد اللبناني ، وأصبحت المدينة المكان الذي يندفع اليه الريفيون بحثا عن مجالات عمل أخرى .

في هذا الوضع توجه قسم من رؤوس الاموال المودعة الى البناء ، وشراء الاراضي والمباني القديمة لاقامة ابنية جديدة . وكان النزوح من جهة . وحاجة السوق الاقتصادية الى العقارات ، التي أصبحت تشكل وسيلة رئيسية ، من ناحية ثانية ، هو الذي أدى الى توظيف الرساميل في البناء ، فاشتدت المضاربة العقارية بعد أن أصبح قطاع البناء مجال امان للرساميل الخائفة من نبذبة السوق ، ومجالا لتحقيق أرباح مرتفعة وسريعة . أن هذا الجو من المضاربة جعل قيمة أسعار العقارات ترتفع بسرعة وبأرقام خيالية نظرا لزيادة الطلب على المساكن والابنية . ومع استمرار ارتفاع اسعار الاراضي واستمرار الطلب ، بالاضافة الى ارتفاع أسعار المواد الاولية أيضا ، كان لا بد من أن تزداد كلفة البناء وأن تؤدي بصورة حتمية الى ارتفاع قيمة الايجارات . وبالطبع لم تكن هذه العملية معزولة عن دور أصحاب العقارات الذين يشكلون القاعدة الانتخابية الاساسية في بيروت والذين استغلوا هذا الواقع وتحولوا الى مضاربين عقاريين وتجار ومرابين وسماسرة ، يفرضون على ممثليهم في الدولة اقرار الصيغ القانونية التي توفر لهم الشروط الملائمة والحرة لتحقيق اهدافهم .

قوانين الايجارات

ان قوانين الايجارات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم لم تات لتحول الواقع وتضبطه باتجاه يحفظ مصالح جماهير المستاجرين من العمال والمستخدمين ، وانما كانت تكريسا للواقع واقرارا به انطلاقا من ما تتطلبه مصلحة التجار العقاريين وأصحاب الاملاك والاراضي ، ووسيلة لاطلاق الحرية لهؤلاء واستغلال المظروف .

وقد كانت جميع قوانين الايجارات منذ ١٩٤٤ وحتى ١٩٥٦ لا تفرض اية شروط على مالك البناء وانما تركت له حرية التعامل مع المستاجر . والقوانين التي صدرت بين ١٩٥٦ و ١٩٦٧ لم تلغ حرية التعامل وانما جاءت ببدعة الابنية الفخمة وأعفت أصحابها من التقيد بأحكام القانون وفسح المجال أمام أصحاب البنايات بادخال تعديلات على أبنيتهم، بحيث تشملها الامتيازات الممنوحة للابنية الفخمة ، كما اعتبرت المادة ٢٤ من قانون ١٩٦٧ ، الابنية العادية التي نشأت بعد صدوره ، متمتعة بالاحكام الخاصة بالابنية الفخمة وبالتالي اعتبارها حرة غير مقيدة بموجبات القانون .

ان حرية التعامل مع المستاجر لا تعني في الحقيقة سوى حرية المالك الذي ترك له تشييد البناء ، وتحديد قيمة الايجار دون قيد او شرط ، اما حرية المستاجر باختيار المسكن واستئجاره فهي محدود . اذ أن وجود فئة من المقيمين يستطيعون دفع بدل ايجارات مرتفعة يحدد بناء على طلبها وامكانياتها القيم التاجيرية ، كما أن مراكز العمل والمدارس والاسواق وأماكن التسلية تجعل حرية المستاجر خاضعة لنوعية المساكن في هذه الاماكن ولقيمتها التي تكون مرتفعة وخاضعة لمنطق السوق . في الكلفة ، العرض والطلب.

وجاءت قوانين ١٩٥٦ و ١٩٦٢ و ١٩٦٧ لتحول حرية المالك الى تسلط ونهب باعفاء الابنية الفخمة والابنية المنشاة بعد ١٩٦٧ ، من أحكام القوانين . وفسحت المجال للمالكي الشقق للتلاعب ورفع قيمة الايجارات . ان ٩٠ بالمائة من الابنية المشادة بعد صدور هذه القوانين تعتبر فخمة أو حرة . وقد حققت ارباحا تتراوح بين ١٢ بالمائة و ٢١ بالمائة ، وأرباح الابنية العادية بين ١٠٪ و ١٦٪ — كما انه في السنوات الاخيرة برزت أشكال جديدة للاسكان وتحقيق الارباح وهي القوانين التي تبيح حق تملك شقق سكنية وأدى انتشار هذه الطريقة الى التوسع في انشاء الابنية المعدة شققا للبيع . ولم تكن هذه استجابة لازمة السكن ، بل كانت أكثر تعقيدا لها ومجالا للطبقة البورجوازية المتوسطة والصغيرة لامتلاك مساكنها ، بينما استمرت بدلات الايجار في الارتفاع رغم ازدياد الطلب على المساكن من قبل الفئات الشعبية ووجود عدد كبير من الشقق الفارغة في بيروت .

نتائج « حرية » الايجارات

لم تكن مشاريع التخطيط والتنظيم المدني تحدد البناء ونوعيته واتساعه ومواصفاته تبعا لحاجة السكان وانما خضعت عملية البناء للمضاربة العقارية ، ما دامت الاولوية لتحقيق الارباح وتمكين الطبقة الرأسمالية اللبنانية تسهيل أمورها السكنية وعملياتها التجارية بعيدة عن الازعاج « والمزعجين » وتكبد المصاريف . لهذا كانت تنمو حركة البناء بسرعة في الاحياء البورجوازية والمناطق القريبة من حركة السوق والمصارف والمدارس. ولم يؤخذ بعين الاعتبار كبر الشقق وصغرها مما جعل غالبية الابنية المشادة تحتوي على الشقق الكبيرة والمتوسطة ذات الاجور المرتفعة . من هنا كانت الاحياء الجديدة التي قامت في العاصمة حيث توجد الابنية الفخمة، بينما كانت في الاماكن الاخرى تقوم الاحياء الشعبية الفقيرة بمساكنها وأكواخها التي تفتقر الى ابسط الشروط الصحية والضرورية .

من دراسة احصائية تعود لعام ١٩٦٦ تبين أن مناطق رأس بيروت والاشرفية والمصيطبة والمزرعة والرميل ، هي المناطق التي تضخمت فيها حركة البناء ، وان في بيروت فقط حوالي ٤ الاف شقة شاغرة من أصلها الف شقة تعتبر فخمة والباقية عادية . واحصاءات اخرى تبين أن ٨٪ من سكان لبنان أي حوالي ٢٠٪ من سكان بيروت وضواحيها يسكنون برج حمود وسن الفيل . وان في بيروت ١.٣٧٧٦ مسكنا يشغلها حوالي ٤٥.٥٠٠ نسمة وفي ضواحي بيروت ٨٨٨٨٣ مسكنا يشغلها ٤٤٢٥٠٠ نسمة ..

يظهر من هذه الاحصاءات ان :

— كثافة سكان ضواحي بيروت بالنسبة لعدد المساكن تفوق كثيرا كثافة سكان بيروت نفسها وخاصة بعض الاحياء الشعبية .

— الاحياء الشعبية في الضواحي والمدينة كبرج حمود وسن الفيل والشياح وغيرها تتمركز فيها كثافة سكانية مرتفعة وفي ظروف سكنية متخلفة .

— تضخم قطاع البناء وزيادة في عدد الشقق الشاغرة في الاحياء البورجوازية حتى الشقق العادية منها وحركة بناء بطيئة جدا ومتخلفة وزيادة على طلب المساكن في الاحياء الشعبية.

— عزلة الاحياء الشعبية الكثيفة وتمركزها في مناطق وأماكن مفصولة عن الوسط المديني حيث حركة السوق التجارية والمصارف والمستشفيات والمدارس وأماكن التسلية ودور السينما وغيرها .

كيف تعالج أزمة السكن حتى الان؟

كما ذكرنا لم تستهدف قوانين الدولة الخروج من الازمة ومعالجتها وانما وضعت لمصلحة اصحاب العقارات والبنايات ومصلحة البورجوازية الكومبرادورية التي حولت العقارات الى وسيلة مباشرة للانتاج وتحقيق الربح وان تمديدها للقانون الاخير على علاته وابقائها على مواصفات البناء الفخم لا يعني الا مزيدا من توفير الشروط لتحقيق اهداف هؤلاء وابقاء الفئات الشعبية الفقيرة والمعدومة في أكثر الظروف السكنية تخلفا وتحميلها اعباء الازمة واكثر من نصف دخلها تصرفه على سكنها . أما الحركة الجماهيرية فلم تقف بوضوح في وجه الدولة وتجار البناء الذين يشكلون القاعدة التي تؤمن للاقطاع السياسي البيروتي ان يتربع على كراسي الحكم وفي الادارات والمؤسسات . أما الوسائل التي يستخدمها الحزب الشيوعي اللبناني منذ عشر سنوات كالمؤتمرات الشعبية الهزيلة والعرائض والمناوضات ما زالت تراوح مكانها في طريق مسدود، ولم يتصد لجذور المشكلة الا من زاويتها المعزولة عن المشاكل الاخرى التي تشكل معها اطارا عاما لمطالب تطرح في سياق من النضال الدائم على قاعدة شعبية واسعة . فالدعوة الى تخفيض الايجارات امر ضروري وملح . ولكن التخفيض يفقد فاعليته ما دامت المضاربة العقارية مستمرة واسعار الاراضي مستمرة في الارتفاع مما يزيد كلفة البناء وبالتالي قيمة الايجار . وذلك برعاية « حرية التعامل بين المالك والمستاجر » .

وان مطلب مصادرة الشقق التي تبقى شاغرة اكثر من ستة اشهر وتخمينها بما يعادل ٦ بالماية من التكاليف لا يحل المشكلة . فان الشقق الشاغرة موجودة في الاحياء البورجوازية وهي من المتوسطة والكبيرة تتراوح قيمتها بين حد ادنى ٣٠٠٠ ليرة و ٥٠٠٠ ليرة وما فوق ، واذا اعتمد التخمين المطلوب لا يخفض كثيرا في قيمتها بشكل يسمح للفئات الشعبية وذات الدخل المحدود من استئجارها ، وهذه الفئات هي التي تعاني اساسا من الازمة .

ان التصدي لازمة السكن يعني التصدي لاسبابها الفعلية وبالوسائل والادوات التي تمكن من التصدي لها وكسر فعاليتها . وهذا لا يتم الا اذا حملت الفئات ذات المصلحة في الموضوع هذه المطالب ودافعت عنها بمختلف الاشكال والوسائل . فالمضاربة العقارية السائدة هي التي تزيد من ارتفاع تكاليف الابنية وبالتالي قيمتها التاجيرية . وان كسر هذه المضاربة يجب أن يرفقه تخطيط سكاني مدروس وذلك يفرض تقسيم البناء الى شقق صغيرة ومتوسطة وكبيرة وفي الاحياء السكانية الكثيفة ، انطلاقا من حاجات السكان ومنعا لاستمرار عزلة الفئات العمالية والكادحة عن الفئات الاخرى .

— ان تخفيض الايجارات بنسبة ١٥ او ٢٥ بالماية كمطلب حالي مباشر لا ينفصل عن المطالب الاخرى الناجمة عن سيطرة الرأسمال واستغلاله واذا لم يحمل هذا المطلب قوة جماهيرية منظمة قادرة على فرض ارادتها واذا ما هددت هذه القوة المصالح المباشرة للبورجوازية التجارية وممثليها ، تبقى هذه مادة دسمة للكتابة والصراخ فقط . واذا كانت معركة الضمان الصحي خير دليل على مدى فعالية تضامن الجماهير العمالية ، فان الطبقة العاملة بمختلف فئاتها وفصائلها ونقاباتها تستطيع أن تلعب دورا مماثلا من أجل تخفيض الايجارات وتحقيق المطالب الاخرى .

وزارة بيع الحكي والمدرسون المتعاقدون في القرى النائية

يبدو ان بضاعة الحكي أصبحت رائجة هذه الايام في دكان قصر الاونسكو ، فبعد الطلاب الثانويين والجامعيين والمهنيين وبعد المعلمين المجازين وجد القيمون على هذا الدكان زبائن جددا لبضاعتهم ، المدرسون المتعاقدون في القرى النائية ، فما هي حكاية هؤلاء مع دولتهم العلية ؟

٢٦٠ مدرسا متعاقدا في القرى النائية يتقاضى الواحد منهم ١٩٧٫٩٠ ليرة عن كل شهر عمل فعلي ولا يتقاضى قرشا واحدا طيلة فصل الصيف وكانه فرض عليهم الصيام طيلة أربعة أشهر من كل عام ، وبعد أن أمضى سبع سنوات في سلك التعليم يجد المدرس المتعاقد انه يقبض نفس الراتب الذي قبضه في أول شهر دخل فيه السلك ، فهو محروم من التدرج ومن اية زيادات تعطى للمدرسين بالاضافة الى حرمانه من راتب العطلة الصيفية . أما عن حرمانه من المساعدات المرضية وتعويض الزواج والامومة فحدث ولا حرج .. واما ان يصبح عمر المدرس المتعاقد في القرى النائية ٣٥ سنة فهناك الكارثة ، فهو سيفصل حتما دون اي تعويض كما تنص العقود وعليه عندئذ ان ينضم الى جيش العاطلين عن العمل ..

في السنتين الاخيرتين ظهرت بوادر التحرك لدى هؤلاء ، وكانت أولى هذه البوادر بعد أن صدرت التشريعات التي قضت بحق المعلم في المدارس الخاصة براتب ١٢ شهرا وبالزيادة والتعويضات التي اعطيت للمعلمين في المدارس الرسمية (١٢ ، ٩ و ٦٪) وتعويضات غلاء المعيشة (٣٫٨٥ و ٤٪) . بدات بوادر التحرك حين وجد المدرسون المتعاقدون في القرى النائية أن المعلمين في ملاك الدولة والمعلمين في المدارس الخاصة (وان نظريا فقط انما هناك تشريع ينص على ذلك) يستفيدون من التعويضات المبينة اعلاه « بينما ينظر المتعاقدون في القرى النائية الى مستقبلهم المظلم فيزداد تشاؤمهم او يسالهم تلامذتهم عن معنى العدالة الانسانية فيسكتون !! » (كما يقول احد بياناتهم .)

بدا التحرك في محاولة لمقابلة الوزير آنذاك وتقديم مطالبهم التي توجوها بمطلب التثبيت في الملاك ، لم يقابلهم الوزير وانتهى مصير المطالب الى سلة المهملات . وتتالت مؤتمراتهم الصحفية حتى مطلع هذا العام اذ انتظروا « الخير والبركة » من العهد الجديد بعد خروج حكومة « الثورة من فوق » الى المسرح ووعودها بالديمقراطية والعدالة والحريات ؟ « المسؤولون في الدولة » يسمحون بمقابلتهم وكعادة الوزير السابق يوافق على كل المطالب . ثم ياتي الوزير الجديد ليتابع طريق سلفه في مسرحية الموافقة على كل المطالب واعداد المشاريع ولارسالها الى مجلس الخدمة المدنية الذي سيرفضها طبعا .

يجتمع مدير التعليم الابتدائي باللجنة المنبثقة عن المدرسين المتعاقدين ليطلعهم على مشروع الوزارة لانصافهم ، ويوافق المدير والوزير أيضا على التعديلات التي تطلبها اللجنة بسهولة وبدون نقاش مما يؤكد أن المشروع اعد اصلا لمجرد التخدير وليرفضه مجلس الخدمة وهذا ما حصل فعلا . (مشروع الفئة الثالثة لخريجي المعهد الصناعي احيل الى مجلس الخدمة وتتابع الوزارة المسرحية ذاتها مع المدرسين المتعاقدين) ..

تذهب اللجنة الى مجلس النواب فيقابلها احد المسؤولين هناك ويعدها بتامين مقابلة لها مع مجلس الخدمة . ومن هناك يتوجه الـ ٢٦٠ متعاقدا الى مجلس الخدمة حيث يطلبون السماح لاعضاء اللجنة بمقابلة المسؤولين ، فيرفض هؤلاء ويتنازل المدرسون الى حد طلب السماح بمقابلة عضو واحد من اللجنة فيرفض المسؤولون أيضا ويستعينون بالدرك والفرقة ١٦ لطرد المدرسين لان « مجلس الخدمة لا يستقبل ناس مثل هؤلاء » على حد تعبير رجال الدرك .

ثم يصرح المدير العام لوزارة التربية للصحفيين : يجب صرف جميع معلمي القرى النائية وذلك لرفع مستوى التعليم في لبنان ، فهؤلاء لا يملكون الكفاءة التي تؤهلهم للتعليم ، وكأن كفاءتهم اختفت عندما بدأوا يطالبون بالتثبيت ، وكأن المدير العام يجهل أن جميع هؤلاء من حملة الشهادة التكميلية وما فوق وان قسما كبيرا منهم تابع دراسته في الجامعات (الشهادة التكميلية وحدها . هي المفروضة لتعيين مدرسين في الملاك) . وكانه نسي ان قسما كبيرا من هؤلاء نجح في مباريات تعيين المدرسين ولم يعينوا بحجة الحفاظ على « التوازن الطائفي » . وكأن المدير العام لا يعلم ماذا تعني خبرة سبع بسنوات في التعليم .

وتعود دوائر الوزارة الى خداع المعلمين المتعاقدين في محاولة لافشال تحركهم فتعرض عليهم اعطاءهم راتب ١٢ شهرا . وهذا المشروع يجب أن يمر على مجلس الخدمة قبل اقراره . ومن الطبيعي ان تنتهي السنة الدراسية قبل اقراره وتنتهي بالتالي مدة العقود ، ثم يتكفل مشروع تجميع المدارس الرسمية بالغاء صيغة مدارس القرى النائية وبالتالي صرف المدرسين المتعاقدين في هذه المدارس .. من هنا يفترض الاصرار على مطلب التثبيت ورفض اية حلول أو مساومات على هذا المطلب بابداله بما تسميه دوائر الوزارة « ما يشبه التثبيت » . لان أي حل اخر غير التثبيت في الملاك ما هو الا صفقة جديدة من بضاعة الحكي التي تعودت الوزارة بيعها هذه الايام .

ان اشكال التحرك الذي قام به المدرسون المتعاقدون في القرى النائية طوال سنتين (مؤتمرات صحفية ، اتصالات بالمسؤولين وحوار معهم) لا يمكن ان يؤدي الى تحقيق مطالبهم بالتثبيت . فالدولة لا يمكن ان تحقق مطالب أية فئة شعبية الا تحت ضغط فعلي ، كتحريك الاهالي مثلا الذين يهمهم ان تستقر اوضاع المعلمين في مدارس أبنائهم ، وتحريك مجموعات اخرى من الفئات التي تماثلهم في أوضاعهم مثل المدرسين المتعاقدين مع مجلس الجنوب الذين يخضعون للشروط القاسية ذاتها والذين يوازي عددهم عدد هؤلاء ، وربط نضالهم بنضال جميع المتعاقدين والمياومين في دوائر الدولة المختلفة ومصالحها المستقلة .

ان مطلب التثبيت يبقى بعيد المنال اذا لم يربط النضال من اجله لدى فئة معينة بنضال كافة الفئات التي تطالب به في حركة منظمة واحدة .

الضمان الصحي

الاتفاق مع مستوردي الأدوية خطوة ثانية إلى الوراء

بعد أن تقرر اجراء العقود الخاصة مع المؤسسات التي يزيد عدد عمالها عن المئة ، يتراجع الضمان الصحي خطوة ثانية كبيرة الى الوراء ، فيتخلى عن اسعار أدويته المخفضة – التي تمكن من الحصول عليها رغم معارضة مستوردي الادوية ، لمصلحة هؤلاء المستوردين وأصحاب الصيدليات ، دون أن يلقى ذلك ادنى اهتمام من قبل ممثلي العمال ولا نقاباتهم ولا الاحزاب التي تدعي تمثيلهم ولا الشخصيات « الوطنية » التي تحمل مطالبهم كلما دنى موعد الانتخابات النيابية وتهرع للتوسط كلما وجد النظام نفسه في مأزق معهم !.

١ – لماذا دعت نقابة أصحاب الصيدليات الى جمعية عمومية لاعلان الاضراب وتراجعت بعد يوم واحد ؟

لقد دعي أصحاب الصيدليات من قبل نقابتهم يوم الخميس في ٢٥–٢–٧١ لعقد جمعية عمومية واعلان الاضراب احتجاجا على وجود سعرين للدواء نفسه في الصيدليات . يعني سعر أدوية الضمان وسعر الادوية الجاعة لغير المضمونين ويصل الفرق في أسعار بعض هذه الادويه الى ٦٣٪ . قائلين ان ذلك قد يسبب لهم مشاكل ، فقد يأتي مريض غير مضمون ويطلب الدواء ويصر على دفع سعر الضمان فقط قائلا انه لا فرق بين هذا الدواء أو ذاك ، وما على الصيدلي في هذه الحال الا ان يقول للمريض انت غير محظوظ لانك لست مضمونا وانت مضطر لشراء الدواء بأسعار مرتفعة ، فينقم عندئذ المريض على الادوية والمتاجرين بها والذي سعرها (وزارة الصحة) وتتجمع بعد مدة من الزمن نقمة كل هؤلاء الغير مضمونين لتصب سخطها على الدولة التي لا تخفض أسعار الادوية ، وربما اضطرت الدولة تحت وطأة الضغط الى تخفيض اسعار الدواء ، فتنقص أرباح اسعار الصيدليات لانهم يربحون ٢٥٪ من سعر مبيع الدواء فاذا كان الدواء غاليا كانت ارباحهم عالية ، اذ الصيدلي يحتج على وجود سعرين للدواء لانه يخاف على أرباحه الفاحشة في المستقبل .

ولو تركنا المستقبل جانبا لنبحث في أمور الصيدليات الحالية لوجدنا ان مبيعات أصحاب الصيدليات التي تتراوح الان بين ٤٠٠ ل. و ٤٠٠٠ ل. في اليوم أي بربح يومي بين المئة والالف ليرة وأن هذه المبيعات سوف تزيد كثيرا ، نتيجة عدد الصيدليات الثابت من جهة وزيادة الزبائن من جهة ثانية ، اذ أن حوالي ثلث السكان وهم المضمونون لم يكونوا يشترون الدواء قبل الضمان الصحي الا عند الضرورة القصوى ، ولكنهم سوف يشترون الان كلما تمكنوا من دفع ٣٠٪ من سعره ، وحتى عند الضرورة القصوى ، كانوا يحاولون شراء ادويتهم من المستودعات خفية ليوفروا قسما من ربح الصيدلي ، وكانت مكافحة هذا الشيء شغل أصحاب الصيدليات الشاغل ، فقد جاء الضمان ليريحهم من هذه المتاعب لان المستودع لا يستطيع اعطاء فاتورة للمضمون لكي يسترجع ٧٠٪ من ثمن الدواء . والغريب في الامر أن الضمان الصحي قدم هذه الزيادة في مبيعات الصيدليات دون أي مقابل ، اي أنه لم يطلب من أصحاب الصيدليات الاكتفاء بربح لا يزيد عن ١٠٪ مثلا ، بل وافق على منحهم ٢٥٪ مثل الربح العادي على باقي الادوية ، ولكن اسعار ٢٠٪ من أدوية الضمان هي ادنى من أسعارها العادية أي أن أرباحها أقل . فلم لا يطالب أصحاب الصيدليات بتوحيد الاسعار طالما أن مجلس ادارة الضمان يعطي التنزيلات واحدة تلو الاخرى على حساب مصلحة العمال !!. وهناك سبب ثالث لتصلب أصحاب الصيدليات هو أن عددا من المتنفذين في نقابتهم هم مستوردون في الوقت ذاته .

اذ لقد التقت مصالح أصحاب الصيدليات الانية والبعيدة مع مصالح المستوردين في طمس مشكلة الدواء التي جاء الضمان الصحي ليكشف عن مختلف جوانبها وليتضح أمام جميع المواطنين كم هو الفرق شاسع بين سعر الدواء المستورد من قبل الضمان او الدولة مباشرة وبين استيراده بواسطة المستوردين الجشعين ، وسوف تتضخم عندما يلمس العمال هذا الفرق فيطالبون بالحصول على كل ادوية الضمان بأسعار مخفضة . فما كان من أصحاب الصيدليات الا التهديد بالاضراب بعد فشل المفاوضات وتلاقت مصلحتهم مع مصلحة ادارة الصندوق ، فبدل أن يستفيد المضمون من السعر المخفض يستفيد الصندوق تحسبا لعجز مرتقب .

ومن المؤكد ان نقابة اصحاب الصيدليات قد حصلت على مطالبها فأجلت جمعيتها العمومية بعد يوم واحد من الدعوة لها ، مما يعطي فكرة عن معارضة ممثلي العمال الهزيلة لهذه التنازلات .

٢ – نتائج الرضوخ لمطلب أصحاب الصيدليات :

على صعيد المضمونين يشكل هذا الحل خسارة بالغة لانهم سوف يرفضون ٣٠٪ من أسعار مرتفعة بدل أسعار الضمان المخفضة ويقطع طريق الحصول على مزيد من الادوية باسعار متدنية في المستقبل . وعلى صعيد غير المضمونين من الفئات التي تنوء بأعباء اسعار الدواء فان هذا التنازل يشكل طمسا لاحدى مشاكلها الاساسية واغلاقا للمنفذ الوحيد لحلها ، اذ أن استيراد الضمان للادوية بأسعار مخفضة كان يشكل الخطوة الاولى لضرب احتكار مستوردي الادوية وفضح أرباحهم الفاحشة .

٣ – ردود الفعل المختلفة ..

ازاء هذا الوعي المتقدم لدى المستوردين وأصحاب الصيدليات لمصالحهم البعيدة واستماتتهم في الدفاع عنها ، نرى أن ممثلي العمال قد بلعوا السنتهم والنقابات لم تحرك ساكنا ، وكأن الموضوع لا يعنيها ، والاتحاد العمالي العام الذي تضمن بيانه الصادر في ١٤–١–٧١ تأكيدا « على الاضراب العام من أجل تنفيذ الضمان الصحي في موعده .. واعتماد سياسة واضحة لشراء الادوية » وكان عنوان البيان « من أجل تطبيق الضمان الصحي على أسس صحيحة » فأين الوضوح في سياسة شراء الادوية ؟ بل أين الوضوح في سياسة بيعها ، منذ أن لاحت التسوية حول تطبيق الضمان في الافق لم يعد أحد يطالب بهذه السياسة الواضحة ولا حتى الاتحاد العام الذي طرحها . واذا كان الاتحاد العام الذي تسيطر عليه القيادات الرجعية والعميلة لا تريد أن نرى أهمية ما يجري ، فما بال النقابات اليسارية والحزب « الشيوعي » الذي ما زال مبهورا بالنصر المبين في تطبيق الضمان لدرجة أنه لا يرى فيه اية ثغرة ، فقد صدرت « أخباره » في ٢٨ شباط لتكمل مسلسلها « الشيق » حول الضمان الصحي دون أن تتأثر بأحداث الاسبوع الفائت بالعة مشاريعها السابقة حول تخفيض أسعار الادوية واستيرادها من الدول الاشتراكية ، أما رئيس الحزب « التقدمي الاشتراكي » فقد تساءل في معرض تعداد مآخذه على الحكومة « لماذا لم تنشأ بعد مصلحة استيراد الادوية الشعبية الاساسية » وكأنه يخجل من المطالبة بتأميم الاستيراد ، فهو يريد فقط مصلحة استيراد ادوية شعبية ، تكريسا للوضع الطبقي القائم .

أما الصحف فقد طمست ابعاد الموضوع ، أما عن طريق القول بأن وزير الصحة يدرس امكانية تخفيض اسعار جميع الادوية للتخفيف من وقع خبر الاضراب الذي ابرزته « لسان الحال » في عنوانها الرئيسي ٢٥–٢–٧١ ، او عن طريق تحريف أسباب الاضراب كما فعلت جريدة « النهار » قائلة أن سبب الاضراب هو الخلاف حول طريقة حساب الـ ٢٥٪ على أساس سعر الفاتورة او على اساس سعر المبيع ثم نشرت في الملحق الاقتصادي في ٢٨–٢–٧٠ دراسة مقارنة لاسعار الادوية في لبنان وسوريا ، التي حاولت باضافتها مجموعتي حليب (أغذية الاطفال) التقليل من حجم الفرق في أسعار الادوية متناسية أن سوريا تعتمد على صناعتها المحلية في العديد من الاصناف ولذا تسعر مثيلاتها المستوردة بأسعار لا تختلف عن الاسعار في لبنان او تزيد عنها ، أما الاصناف الاساسية التي لم تتمكن الصناعة الوطنية من انتاجها مثل بعض اصناف « الانتيبيوتيك » فاسعارها اقل منها في لبنان بنسبة مرتفعة وهذه السياسة في حماية الانتاج الوطني هي عينها السياسة التي تستبعدها الدولة في لبنان ، فالدولة هنا تسعر الادوية المحلية بأسعار غالية لكي تتمكن المصانع اللبنانية من بيعها الى الشعوب العربية بأسعار مرتفعة حارمة المستهلك اللبناني من الحصول على دواء محلي زهيد الثمن نسبيا .

نحن لا ندعي ان النظام السوري قد أمن الدواء بأسعار تتفق مع « الشعارات » التي يطرحها ، فهو ما زال يعتمد بشكل أساسي في ادويته المستوردة على الدول الاوروبية والاميركية التي لا ترضى بأن تباع ادويتها في سوريا بأسعار ادنى بكثير من اسعارها في بلدان الشرق الاوسط الاخرى ، بدلا من الدول الاشتراكية ، ثم ان الاستيراد من قبل الدولة لا يبرر حصول الدولة على ارباح لم تسمح بها للمستوردين .

وتصحيحا لمعلومات « النهار » نذكر بأن ربح الصيدلي على جميع الاصناف بما فيها « الانتيبيوتيك » هو ٢٥٪ وليس ١٥ و ١٠٪ .

يتضح مما تقدم انه لا بد للعمال من اخذ زمام الامور بأيديهم ووعي مصالحهم في تحقيق الضمان الصحي على أسس سليمة والنضال المستمر في وجه الخطوات المتلاحقة لتفريغ الضمان الصحي من العديد من محتوياته كما حل ويحل بمعظم القوانين والتشريعات العمالية .

مشروع وزير المال باعفاء الشركات الأجنبية من الضرائب

مظهر آخر لتبعيّة الدولة للنظام الأمبريالي

يقدم نظام الحكم اللبناني دائما الدليل تلو الدليل على امانته للطبقة الرأسمالية وقوى الاقطاع السياسي والطائفي التي يمثلها ، وحرصه على وضع كل أمكانيات الدولة وطاقاتها في خدمة مصالحها. وينتج عن ذلك بالطبع ، بحكم ارتباط مصالح هذه الطبقة ارتباطا عضويا بمصالح الرأسمالية العالمية ، خضوع الدولة اللبنانية لنفوذ النظام الامبريالي العالمي الذي تقوم على رأسه الولايات المتحدة الاميركية .

وعندما تنبري الدولة اللبنانية لمواجهة الازمات الاقتصادية التي بدأت تتفاقم منذ اعلان افلاس بنك « انترا » قبل أكثر من ستة أعوام . فهي تنطلق من زاوية الدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة والعمل على ضمان وتائر الارباح الفاحشة التي تجنيها من جراء استثمار الجماهير الشعبية الكادحة . وفي ضوء هذه الحقيقة نجد أن كل خطوات النظام لمواجهة ازماته تمر عبر تشديد استغلال العمال والمستخدمين والفلاحين وجميع ذوي الدخل المحدود ، وكذلك من خلال القبول بمزيد من التنازلات للرساميل الاجنبية الاحتكارية التي تتغلغل بشكل واسع في جميع مرافق البلاد الاقتصادية وبالتالي تقوي دورها في تسيير سياسة الدولة وفرض ارادتها عليها .

واذا ما استعرضنا اتجاهات الحكم منذ اعلان استقلال لبنان سياسيا غداة الحرب العالمية الثانية – وبشكل خاص خلال السنوات العشر الماضية – نلمس بوضوح كيف أن قبضة الرساميل الاجنبية الاحتكارية، وبالتالي نفوذ الدول الامبريالية التي تنتمي اليها ، قد اشتدت على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في البلاد . وغدت مختلف فصائل الطبقة الحاكمة ، سواء منها فئة التجار والصناعيين والعاملين في قطاع الخدمات ، أم الزعامات السياسية التقليدية التي تتناوب على كراسي الحكم وتضع كل امكانياتها في خدمة اولئك ، مرتبطة ارتباطا عضويا وثيقا بدوائر الدول الامبريالية التي يشتد التنافس فيما بينها من أجل تقوية قبضتها على مرافق البلاد الاقتصادية ومؤسساتها السياسية .

وقد حرصت الحكومة الحالية التي برهنت على انها اداة طيعة في ايدي العهد وقوى الاقطاع السياسي والديني التي جاءت به ، منذ تأليفها على تأكيد دعمها لمصالح الطبقة البورجوازية وللرساميل الاجنبية العاملة في البلاد . وأكد هذه الحقيقة مشروع موازنة الدولة للعام الحالي الذي جاءت طريقة توزيع ابوابها – سواء في باب الواردات أم النفقات – برهانا على حرص النظام على تشديد استثمار الجماهير الشعبية وفتح ابواب البلاد امام تغلغل الرساميل الاجنبية الاحتكارية وحماية مصالح الطبقة الحاكمة .

وفي هذا الضوء اعلن وزير المال الدكتور الياس شكري سابا قبل ايام بأنه اعد مشروعا يقضي بمنح اعفاءات ضريبية للمؤسسات الاقتصادية والصناعية التي تنشأ في لبنان لمدة تصل الى ١٠ سنوات . والمقصود بهذه المؤسسات – بشكل خاص – تلك التي تمولها أم تشارك فيها الرساميل الاحتكارية الاجنبية . وأضاف الوزير بأن الدولة ستشكل هيئة دائمة مهمتها « تسهيل معاملات الشركات الاجنبية » من أجل استبعاد جميع العراقيل « التي تزعج هذه الشركات». كما قال أن الدولة ستضع دليلا عن الاستثمار في لبنان في اللغات العربية والفرنسية والانكليزية يكون بمثابة مرشد لكل شركة حول « التسهيلات التي تقدمها السلطة لتشجيع توظيف الرساميل الاجنبية . »

وفي ذات الوقت تتحدث الاوساط المقربة من الحكم عن اعتزام الدولة احياء مشروع « ضمان الرساميل الاجنبية » في لبنان الذي أثيرت ضجة واسعة حوله عندما طرح للبحث قبل أكثر من ست سنوات . والمعروف أن أول من بشر بهذا المشروع هو السيد بيار اده وزير المال ورئيس جمعية المصارف سابقا . وقد حصر مشروعه بضمان الرساميل الاميركية . ثم قدم نائب رئيس الكتائب النائب جوزيف شادر مشروعا مماثلا باسم حزبه نص على حماية جميع الرساميل الاجنبية العاملة في البلاد .. وفي العام الماضي وضع السيد جورج أبو عضل – وهو من كبار المستوردين ورجل العهد الحالي المقرب – مشروعا اخر حول ذات الموضوع باسم رجال الاعمال .

وكانت السفارة الاميركية في بيروت قد تقدمت في عام ١٩٦٥ – وكان الحاج حسين العويني رئيسا للحكومة – بطلب رسمي الى وزارة الخارجية يتضمن بنودا خطيرة أهمها :

« تطالب حكومة الولايات المتحدة لبنان بأن يضمن الرساميل الاميركية العاملة فيه ضد الاخطار التالية :

« ١ – استحالة تحويل الرساميل الموظفة او أرباحها الى الخارج بالعملة الاميركية .

« ٢ – الخسارة الناجمة عن المصادرات والاستملاكات والتأميم .

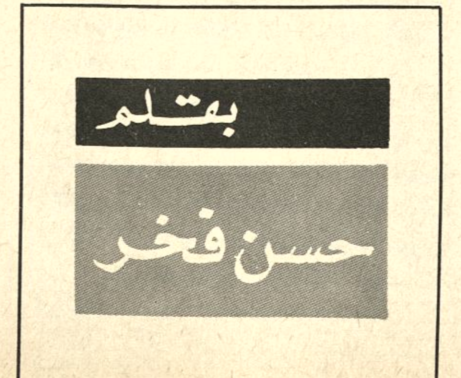
« ٣ – الاخطار الحربية .

وتضمنت المذكرة الاميركية انذاك مطالبة لبنان بما يلي :

« ١ – الاعتراف بانتقال جميع حقوق أصحاب الرساميل الاميركية الموظفة في لبنان الى الحكومة الاميركية نفسها .

« ٢ – الاعتراف بحق الحكومة الاميركية بالمطالبة باسم أصحاب الرساميل الذين حلت محلهم بالتعويضات المستحقة لهم والمترتبة على الحكومة اللبنانية .

« ٣ – القبول بأن تتم المطالبة بالطرق الدبلوماسية العادية أولاً ، وفي حال اخفاق الجانبين في الوصول الى حل عن طريق المناوضات المباشرة اللجوء الى التحكيم الدولي .




وزير المال الياس سابا

« ٤ – الاعتراف بحق الحكومة الاميركية بالتصرف بما تتقاضاه من الحكومة اللبنانية بالعملة اللبنانية وصرفه على النفقات الادارية لسفارتها في لبنان .

وانه لامر عميق الدلالة ان الدولة تعلن عن مشروع جديد لاعفاء الرساميل الاجنبية والمحلية الموظفة في المشاريع الصناعية وسواها من الضرائب والرسوم لمدة ١٠ سنوات في الوقت الذي تغرق فيه الجماهير الشعبية بسيل لا ينقطع من الضرائب والرسوم – وخصوصا الضرائب غير المباشرة – التي تتناول جميع المواد والحاجيات الاساسية من مأكل وملبس ومسكن ومختلف أنواع الخدمات اليومية الضرورية . كما ترتفع باستمرار اسعار المواد الغذائية ومختلف أنواع السلع بينما تبقى وتائر الاجور على حالها وتشتد البطالة وتضيق فرص العمل .

وخلال السنوات الـ ٢٥ الماضية ارتفعت اسعار المواد الاساسية اكثر من ١٢ ضعفا ، بينما لم ترتفع أجور العمال والمستخدمين وجميع الفئات الشعبية الكادحة اكثر من ثلاثة اضعاف . وليس بدون مغزى طبعا أن الحد الادنى الرسمي للاجور الذي كان غداة الحرب ٩٠ ليرة لم يرتفع الى اكثر من ١٦٥ ليرة في الوقت الحاضر .

وليست هذه المرة الاولى التي تعمد فيها الدولة الى اعفاء الشركات والمؤسسات الاقتصادية الضخمة من الضرائب والرسوم. فقد سبق ان صدر قانون مماثل، قبل حوالي عشر سنوات ، ينص على اعفاء كل شركة يزيد راسمالها عن المليون ليرة من جميع الضرائب لمدة ٥ سنوات .. كما أن الشركات الاجنبية الكبرى – ولا سيما شركات النفط – معفاة من ضرائب الدخل . وينطبق هذا الواقع على شركات التابلاين والاي بي سي . والارامكو وغيرها .

ولا تزيد تقديرات ضريبة الدخل في الموازنة عن ٦٢ مليون ليرة تتغطى بشكل خاص من الرسوم المقتطعة من أجور العمال والمستخدمين بينما لا يدفع المكلفون الكبار من اصحاب الشركات والمشاريع الكبرى سوى مبالغ هزيلة تستوفى بالاستناد الى البيانات الوهمية التي يقدمونها لوزارة المالية عن ارباحهم .

وفي العام الماضي نشأت ازمة بين وزارة المالية « وشركة الترابة الوطنية » في شكا بسبب رفض الشركة دفع الضرائب المتراكمة عليها خلال ست سنوات ومقدارها حوالي ٤ ملايين ليرة . وكما هي العادة انتهت « الازمة » بتسوية قضت باعفاء الشركة من دفع نصف المبالغ المستحقة عليها ، علما ان حجم الضريبة محسوب على أساس بيانات الشركة الوهمية عن أرباحها وليس عن الارباح الحقيقية . ومما يذكر انه في عام ١٩٦٤ قامت ازمة مماثلة بين وزارة المالية وشركة الترابة حيث تراكم للدولة بذمة الشركة ٥ ملايين ليرة . وقد حلت الازمة انذاك مثلما حلت في العام الماضي ولم تدفع الشركة أكثر من نصف المبلغ المدينة به .

وفي رأي بعض الخبراء الاقتصاديين أن مجمل الضرائب التي تتهرب الشركات والمؤسسات الكبرى من دفعها تزيد عن الـ ٥٠٠ مليون ليرة في العام الواحد وذلك على أساس تقدير الارباح الحقيقية التي تجنيها هذه الشركات وليس الارباح الوهمية التي تقدم بيانات بها الى وزارة المالية . وسبق لبعض كبار موظفي وزارة المالية ان اعترف بأن الخسارة التي تلحق بالخزينة من جراء سياسة التساهل مع كبار الشركات والمؤسسات في جباية ضريبة الدخل عن أرباحها تبلغ ١٥٠ مليون ليرة سنويا . علما ان حجم ضريبة الدخل التي تجبى حاليا هي في حدود الستين مليونا فقط . ومما يذكر ان احد كبار الرأسماليين كان قد عرض على الدولة استعداده لالتزام جباية ضريبة الدخل بمبلغ قدره ٢٦٠ مليون ليرة شريطة ان يخول صلاحيات تمكنه من التدقيق في البيانات المقدمة من المكلفين عن أرباحهم .

ان الطبقة الرأسمالية الحاكمة بجميع فصائلها ، سواء منها الممثلة في السلطة أم في المعارضة ، قد تخلت بحكم واقعها الطبقي وارتباطها الوثيق بالنظام الامبريالي العالمي ، حتى عن أبسط المظاهر الوطنية والحرص على مصالح البلاد الاساسية . فهي دائما تركض وراء تأمين مصالحها الخاصة في الحفاظ على تسلطها وضمان استغلالها للطبقات الشعبية الكادحة ، ولا يضيرها ان تتنازل حتى عن جميع المظاهر البورجوازية للسيادة الوطنية طالما أن ذلك لا يمس مصالحها المباشرة في جني الارباح وتوطيد نفوذها .

وهكذا تجد الطبقة العاملة وجميع الفئات الشعبية الكادحة نفسها أمام اختيار وحيد للدفاع عن مصالحها الاقتصادية . فهي تؤمن بأن عليها ان تطور نضالها من أجل الوقوف في وجه اصرار اهل النظام على تشديد استثمارها ، والتصدي لمحاولاتهم سلبها المكتسبات الجزئية التي توصلت اليها بنضال طويل وشاق ، وفضح مواقف الخيانة التي تتسم بها سياستهم الاستسلامية وتبعيتهم المشينة للامبريالية .

لقد سقطت بسرعة الاقنعة عن وجوه فصائل النظام الحاكمة التي حاولت خداع الجماهير وتضليلها بالشعارات والوعود الفارغة ، وبينت التجربة أن كل فريق حاكم يبز من سبقه في التنكر لمصالح الطبقات الشعبية الكادحة والتصدي لامالهم ومطامحهم . وتتأكد باستمرار حتمية الكفاح الثوري الطويل من اجل القضاء على نظام الحكم الطبقي الاستغلالي المعادي للشعب .



انشقاق الجماعة اليمينية المتطرفة في الحزب الشيوعي الأردني

كيف تصبح الانتكاسات الوطنية فرصاً أخيرة لدفاع «الانحراف اليميني» عن مواقعه

في مطلع العام الحالي تعرض الحزب الشيوعي الاردني الى عملية انشقاق قام بها الجناح اليميني المتطرف ، بقيادة فهمي السلفيتي ، منتحلا اسم « الكادر اللينيني » ومشكلا « لجنة مركزية مؤقتة » .

لم تشر كافة البيانات الصادرة عن الحزب التي اشارت الى هذا الانشقاق ، وكذلك رسائل الشجب لهذا « العمل الانقسامي » الواردة من منظمات الحزب في الخارج ومن بعض الاحزاب « الشقيقة »(١) ، الى اسباب واضحة لهذا الانشقاق، والى الاتجاه السياسي للجماعة المنشقة ، الذي من المفترض أن يكون هو المعني بالشجب والادانة .. كل ما اكدت عليه هو فقط حرص مجرد من اي مضمون سياسي على « وحدة الحزب » وضرورة الحفاظ عليها ، ومن ثم ادانة موقف الانشقاق « غير اللائق » لمنافاته « .. لكل ما رضعه الشيوعيون وتربوا عليه من حرص على وحدة حزبهم ودفاع عنها .. » (بيان المكتب السياسي) . وبذا لم يجد هذا البيان الاخير « ... ما يبرر هذه الخطوة الانشقاقية التي اعلن عنها » وهو يدعو المنشقين بالتالي« للعودة الى صفوف الحزب » !

حزب معزول وخلافات مجمدة

ان الخلافات ليست جديدة على الحزب الشيوعي الاردني . غير انه كما في كل حزب غير جماهيري ، ضعيف التاثير السياسي في محيطه الوطني ، تزيد في عزلته هذه ظروف استثنائية في العمل السري يفرضها قمع نظام اوتوقراطي مستبد كالنظام الهاشمي. وفي هكذا حزب كانت هذه الخلافات تجد حلولها ضمن الاطر المغلقة لبنية تنظيمية بيروقراطية في غاية التحجر تستمد لحمتها المتصلبة ، بصورة رئيسية ، من نمط علاقة مع الاتحاد السوفياتي هي اقرب الى « الالتحاق » منها الى اي شيء اخر .

هذا الوضع سمح للخلاف الذي تفجر في اوائل عام ١٩٦٥ بين ما يسميه المنشقون « الاتجاه القومي » ، المسيطر حاليا على الحزب بالتحالف مع قيادته المنحازة نحو الاقوى ، وبين الاتجاه الذي يدعو نفسه بـ « الاتجاه الاممي » ، القائم حاليا بالانشقاق ، ان يظل مجمدا لغاية اوائل عام ١٩٦٧ ، هذا على الرغم أن موضوعات هذا الخلاف ، كما باتت معروفة اليوم ، كانت على درجة حاسمة من الاهمية بحيث تجعل من « تجميده » شانا غير مفهوم على الاطلاق من زاوية سياسية . فلقد نادى « القوميون » ، وكانوا يشكلون اقلية حينئذ ، تحت تاثير التجربة الناصرية وتجربة رفاقهم «الشيوعيين» المصريين فيما خص حل الحزب والاندماج بالاتحاد الاشتراكي العربي ، باعادة النظر بسياسة الحزب تجاه القضية الفلسطينية الملتزمة بموقف الاتحاد السوفياتي في تاييد قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٨ . وكانت هذه الدعوة تستهدف ، بصورة رئيسية ، تعبيد الطريق امام سياسة « الالتحاق » بالناصرية التي كانت معظم الاحزاب الشيوعية العربية قد بدات تقطع شوطا بعيدا فيها بمباركة السياسة « الخروتشفية » . هذا لا يعني ، كما سنرى ، أن الاتجاه الاخر ، الذي كان غالبا حينذاك في الحزب ، كان يواجه مثل هذه الدعوات بمنحى « اممي » حقا ، كما يدعي ذلك هو نفسه . على العكس تماما . فوراء هذه اليافطة « الاممية » كان يختفي اتجاه مغرق باليمينية كانت « امميته » المزعومة لا تتعدى الدعوة الى « .. التماثل مع موقف الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي » فيما خص القضية الفلسطينية : تاييد قرار التقسيم والاقرار بشرعية الوجود الصهيوني في فلسطين وادانة كل موقف يطالب « ... بتغيير سياسة الحزب تجاه القضية الفلسطينية وتشكيك بموقف الاتحاد السوفياتي »(٢) .

انتصار اليمين المتطرف عام ١٩٦٧ :

لقد كان من النتائج المباشرة لهزيمة حزيران عام ١٩٦٧ على الحزب الشيوعي الاردني ان ضعف « الاتجاه القومي » تحت تاثير « مناخ » الهزيمة الذي ساد في اعقابها ، مما اضطره للتراجع الى مواقع الموافقة على ما طرحه الاتجاه اليميني المتطرف الغالب « تحليلا » لها ولسبل الخروج منها كما تجسد ذلك في برنامج الحزب المرحلي .

يلخص فهمي السلفيتي ، قائد الانشقاق الحالي ، وكان احد امناء « اللجنة المركزية للحزب » النقاط الرئيسية الواردة في هذا البرنامج في مقالته الشهيرة المنشورة في مجلة « قضايا السلم والاشتراكية » الشيوعية العالمية الرسمية في عدد تشرين الاول ١٩٦٨(٣) .

نورد بعض هذه النقاط توضيحا لاتجاه الجماعة المنشقة التي ما زالت تتمسك بهذا البرنامج وتتهم قيادة الحزب الحالية « بالتنكر » لموضوعاته : — يحدد البرنامج « .. مزايا اقامة حكومة وطنية متحدة في الوقت الراهن .. تضم — ضمن ما تضمه — ممثلين عن البورجوازية الكبيرة وكبار الملاك المعارضين للاحتلال » !

— « يدعو البرنامج الى تسوية سلمية ويدين الاتجاهات المغامرة التي نشات بعد الهزيمة (المقصود ، كما هو واضح ، المقاومة الفلسطينية) ، مؤكدا تمسكه بالتعايش السلمي » .

— يثمن موقف الحكومة الاردنية «الايجابي» تجاه تنفيذ قرار مجلس الامن ويعتبر ان«وجود التناقض (الرئيسي بين الشعب من ناحية والامبريالية والصهيونية والعناصر الرجعية المرتبطة بالامبريالية من ناحية اخرى) يهيىء فرصا للتاثير على المجموعة الحاكمة وخاصة الملك بهدف رفض الامبريالية » .. « لذلك فان الحزب يعارض المتطرفين اليساريين الذين يشنون حملة بهدف الاطاحة بالنظام الحالي »

— يعتبر البرنامج « ان الاتجاه المغامر الذي يمثله الفدائيون له أثر سلبي على الجهود الرامية الى تعبئة الجماهير تاييدا للاهداف السياسية . » (أي الحل السلمي) وذلك على اعتبار :

« ١ — ان الظروف لم تنضج ، لا في الاردن ولا في أي بلد عربي للنشاط الفدائي ، داخل او خارج الارض المحتلة .

٢ — ان « تاييد منظمات الفدائيين يعني تاييد اهداف سياسية غير واقعية . وهي اهداف نرفضها . »

واضح أن هذا البرنامج كان جسد ردا « فوتو غرافيا » على الهزيمة ، أي تقبل نتائجها كما تقدم نفسها ، وتكريس هذه النتائج باشكال من النظر والعمل لا نبالغ اذا قلنا انها جاءت ، في تطرفها اليميني ، متخلفة كثيرا عن مواقف اكثر الانظمة العربية استسلاما وانهزامية . والمقال على كل حال لا يتردد حتى بادانة مواقف « البلدان العربية التقدمية — مثل مصر وسوريا — » بسبب ما يزعمه عن « تاييدها للمنظمات الفدائية لاعتبارات تكتيكية . » !!

واذا كان هذا الرد الانهزامي على الهزيمة العربية قد واجه كسوفا مؤقتا بفعل الظواهر السياسية الجديدة التي نشات في أعقاب هذه الفترة (نمو المقاومة والالتفاف الجماهيري الوطني حولها) ، فقد كان طبيعيا ان يعود للتدليل على « صحة » موضوعاته بعد الهزيمة الفلسطينية التي واجهتها المقاومة ابان مجزرة النظام الهاشمي العميل في ايلول ١٩٧٠ .

منظمة الانصار :

شهدت أعوام ١٩٦٨ — ٦٩ وأوائل ٧٠ نهوضا جماهيريا وطنيا عارما في داخل الاردن وخارجه تاييدا ودعما لكفاح الشعب الفلسطيني مجسدا في ظاهرة المقاومة الفلسطينية المسلحة . فقد كانت الحلول السياسية تواجه حالة تعثر دائم بينما فعالية عمليات المقاومة ضد القوات الاسرائيلية في ازدياد وتاثيرها السياسي في داخل الاردن في تعاظم مستمر . بحيث أصبحت « ازدواجية السلطة » أمرا واقعا وأكيدا اكثر منه مجرد شعار مرفوع .

ترك هذا الواقع آثاره الواضحة على مجمل الحركة الوطنية الاردنية ، ومن بينها الحزب الشيوعي ، وعلى علاقة هذه الحركة بالمقاومة الفلسطينية . وكان طبيعيا ان تكون أولى هذه الاثار على الحزب الشيوعي عدم عودة الموضوعات السياسية اليمينية لبرنامجه المرحلي الى التداول العام . وبالفعل — كما يلاحظ تقرير الجماعة المنشقة السالف الذكر لحسابه الخاص — فان « كلمة مغامرة في أدبيات الحزب بعد تقرير اللجنة المركزية لاب ١٩٦٨ وحتى اخر شباط ١٩٧٠ ، كانت تكلف المكتب السياسي جدالا يمتد ساعات طويلة مملة » ! (ص ٣٥). كما ان هذه الاجواء أضعفت اليمين المتطرف داخل الحزب (السلفيتي وجماعته) المتشدد في تمسكه بموضوعات البرنامج المرحلي ، وذلك لصالح تقوية « الجناح القومي » الذي يقوده فائق وراد ، الداعي ، كما أسلفنا ، الى اعادة النظر في سياسة الحزب تجاه القضية الفلسطينية وبالتالي تجسيد ذلك بالتعاون مع المقاومة والاشتراك في العمل المسلح . وكان تحالف هذا الاتجاه الاخير مع قيادة الحزب (فؤاد نصار السكرتير العام) ، التي بدت حتى ذلك الحين ، وكانها بانتظار رجحان كفة احد الفريقين للانحياز نحو الاقوى ، قد فرض تحديد موقف الحزب في أيار ١٩٦٩ باتجاه « دعم المقاومة الفلسطينية والتحضير للمساهمة في العمل المسلح ضد الاحتلال » (٤) وبالتعاون مع بعض الاحزاب الشيوعية العربية في سوريا والعراق ولبنان كان الاتفاق قد تم لاقامة « منظمة الانصار » التي حدد لها مهمة « مقاومة الاحتلال » في المناطق المحتلة بعد حزيران ١٩٦٧ أي ضمن حدود سياسة هذه الاحزاب في القبول بقرار مجلس الامن والعمل في سبيل « ازالة اثار العدوان ».

وقد عزز نجاح المقاومة في التصدي لمؤامرة النظام الاردني في شباط ١٩٧٠ مواقع « القوميين » مما عجل بدوره في الاعلان عن قيام « منظمة الانصار » .

ازاء طلب منظمة الانصار دخول اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية وضعت المقاومة شرطا لهذا التمثيل يتلخص بمطالبتها بايضاح موقفها من قرار مجلس الامن ومن قضية شمول الكفاح « كامل » فلسطين . وبالفعل أصدرت « المنظمة » بيانا في هذا الصدد تعلن فيه عن هدفها في « تحرير فلسطين » . وهو البيان الذي تبنته «أغلبية اللجنة المركزية » للحزب ، وادى الى استقالة عدد من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية احتجاجا على اصدار « بيان الانصار السيء الذكر » — كما يصف «تقرير ما يدعى « بالكادر اللينيني » — « المعارض لسياسة الحزب المقررة في البرنامج المرحلي »! (ص ٣٧) .

المهم أن كونفرس الحزب المنعقد في نيسان ١٩٧٠ — وهو أول كونفرس يعقد منذ أكثر من اثنين وعشرين عاما باعتراف بيان المكتب السياسي — قد أمن سيطرة كاملة تقريبا على اللجنة المركزية لتحالف الاتجاه الغالب (القومي) وقيادة الحزب «التاريخية» مما دفع الاتجاه المهزوم — الذي أصبح يسمي نفسه « بالكادر اللينيني — الى القيام بالانشقاق وتشكيل « لجنة مركزية مؤقتة » أسند اليها مهمة « تخلص الحزب من الوضع الحالي الذي يهدده بالتصفية وذلك باقصاء القيادة الانتهازية والقومية المغامرة المتسلطة عليه عن المسؤولية » ! (التقرير السابق ص ٤٦) .

اتجاه الانشقاق : يمينية متطرفة !

مما لا شك فيه أن الجماعة اليمينية المتطرفة التي اقدمت على الانشقاق قد انتهزت ، في توقيته وفي الاعلان عن ارائها مجددا ، الظروف السياسية الصعبة التي بدأت تمر بها الحركة الوطنية الاردنية بعد انتكاسة المقاومة الفلسطينية في أيلول الماضي وما نتج عنها ، كما هو معلوم ، من حالة جزر في العمل الوطني الجماهيري .

ما هو مضمون اراء هذه الجماعة ؟ يكفي أن نشير أن فهمي السلفيتي هو على رأسها . وقد أوردنا بعض النقاط الرئيسية لمقالة له . غير ان للرجل اراء اكثر « فصاحة » من ذلك بكثير وهي الواردة في حواره « المثير — كما وصفته « الحرية » في حينه — مع الطلبة الفلسطينيين في براغ يوم ٢٤—٢—١٩٦٨ الذي يدعو فيه دون مواربة الى « الاعتراف باسرائيل واجراء صلح معها » ، وذلك على أساس « أن اسرائيل موجودة ومعترف بها من قبل ١١٤ دولة شرقية وغربية ومحايدة وهي عضوة في منظمة الامم المتحدة » . ومن هنا « .. ليس أمامنا سوى الاعتراف بالامر الواقع واجراء مفاوضات ومن ثم الصلح والاعتراف باسرائيل » ! وكان السلفيتي في هذا الحوار قد دفع بهذه الاراء الى نهاية منطقها بتأكيده « ان الحكم في الاردن هو حكم وطني ولكن توجد به بعض الثغرات اما الملك حسين شخصيا فهو وطني مخلص » !! (٥)

تلك هي اراء السلفيتي عام ١٩٦٨ والتي تشكل الخلفية السياسية العامة للجماعة المنشقة .

اذا كان ضروريا وضع هذه الجماعة اليمينة المتطرفة في سياق سياسي فهي لا تعدو ، في الواقع ، واحدة من الظواهر التي تبرز في ظروف الانتكاسات الوطنية وتساعد على اشاعة روح الانهزامية بين أقسام من الجماهير. وهي لذلك لا تستحق المحاكمة بمقاييس « شيوعية » مهما أدعت هي العكس لان مكانها بالضبط هو في الجبهة المعادية لقضايا الجماهير الوطنية .

غير أن المسألة لا تنتهي عند هذه الحدود : ماذا تعني مناشدة هذه الجماعة للعودة الى الحزب كما يفعل بيان المكتب السياسي ؟ ماذا يعني عدم ذكر كلمة واحدة حول اتجاهها السياسي والسكوت الكامل عن مضمون هذا الاتجاه ؟ واخيرا ما هي دلالة ان يفرز « حزب شيوعي » مثل هذه الحثالة ؟

---

١ — بيان المكتب السياسي للحزب الصادر في ١—١—١٩٧١ وقرار لجنته المركزية الصادر في ٣—١—١٩٧١ : (« الاخبار » اللبنانية في ١٠—١—١٩٧١) . الرسائل الصادرة عن الاحزاب الشيوعية في سوريا والعراق ولبنان ومنظمات الحزب الشيوعي الاردني في كل من المانيا الديمقراطية واسبانيا ... (« الاخبار » ١٧—١—١٩٧١ ، ٢١—٢—١٩٧١) .

٢ — الوضع الراهن في الاردن والطريق الصحيح امام الحزب الشيوعي الاردني — التقرير الذي اقره الاجتماع الموسع لممثلي « الكادر اللينيني » في الحزب الشيوعي الاردني والمنعقد في أوائل كانون الاول عام ١٩٧٠ — ص ٣٥—٣٨

٣ — نشرته « الحرية » في ١٤—٤—١٩٦٩ — العدد ٤٥٩ — السنة العاشرة .

٤ — قرار اللجنة المركزية — ورد في التقرير المذكور سابقا .

٥ — نشرت « الحرية » هذا الحوار في ٢١—٤—١٩٦٩ العدد ٤٦٠ — السنة العاشرة. وكان بصحبة السلفيتي اثناء هذا الحوار كل من فؤاد قسيس وأمال نفاع وهما من « الوجوه البارزة » في الانشقاق الاخير . ومن المعلوم ان « الاتحاد العام لطلبة فلسطين في تشيكوسلوفاكيا » كان قد رفض هذه الاراء واستنكرها في حينه وفند مغالطاتها في بيان له نشرته « الحرية » أيضا . العدد نفسه .

وثائق

موضوعات مقدمة إلى المجلس الوطني الفلسطيني الثامن

تنشر « الحرية » المذكرة التالية التي قدمتها الجبهة الشعبية الديمقراطية الى المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة مؤخرا:

١ — ان التطورات الجارية الان في المنطقة العربية تدلل بوضوح على أن « التسوية السياسية » للصراع العربي — الاسرائيلي باتت ممكنة أكثر من اي وقت مضى منذ هجمة ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الامبريالية الصهيونية ، بل ان كل الادلة تشير الى أن عام ١٩٧١ سوف يكون عاما حاسما في انجاز « التسوية » ، فالاوضاع الدولية ، وخاصة المباحثات بين الدول الاربع الكبرى ، تدفع بشكل بارز نحو الوصول الى « تسوية »شاملة لما اصطلح على تسميته بازمة الشرق الاوسط . وان الانظمة العربية صاحبة العلاقة المباشرة والتي سبق لها ووافقت على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، ومبادرة روجرز الاميركية ، ابدت موافقتها على مقترحات يارينغ الاخيرة لتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الامن لاقرار سلم دائم في منطقة الشرق الاوسط .

٢ — ان « التسوية الشاملة » لا تقف عند حدود تصفية اثار العدوان ٦٧ بل تتناول مجمل القضية الفلسطينية . فانسحاب قوات الغزو الصهيونية عن الاراضي العربية المحتلة بعدوان حزيران (يونيو) ٦٧ ، يقابله الاعتراف بدولة اسرائيل ضمن حدود امنة . وهذا يفترض بالضرورة ايضا عقد « معاهدة صلح » مع اسرائيل . وليس جديدا اذا ذكرنا انهذا يعني تنازلا عن جزء من الاراضي الفلسطينية لصالح دولة اسرائيل ، وهذا ما اكد عليه الميثاق الوطني الفلسطيني ومقررات المجالس الوطنية الفلسطينية وبشكل خاص مقررات المجلس الرابع .

٣ — ان الرجعية الاردنية ، بدفع ودعم من الامبريالية الاميركية خاصة والعالمية عامة، عملت منذ البداية على تطويق وابادة حركة المقاومة الفلسطينية . حتى يصبح بامكانها امرار « التصفية الشاملة للقضية الفلسطينية» وفرض ديكتاتوريتها السوداء على شعبنا وعلى امتداد الساحة الفلسطينية الاردنية . ورفضت منذ حزيران (يونيو) ٦٧ تغليب التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني على التناقض الثانوي مع حركة المقاومة والحركة الوطنية الاردنية ، بل أصرت على حل التناقض الثانوي مع المقاومة (اي تصفيتها) دون الاهتمام الجاد بالتناقض الرئيسي مع العدو القومي (الصهيونية والامبريالية) . فشنت حملة التطويق والابادة الاولى على المقاومة في ٢ شباط (فبراير) ٦٨ قبل ان يكون للعمل الفدائي قوى ميليشيا في المدن والقرى ، بل كان محصورا في الاغوار ، ثم تابعت حملاتها الثانية (٤—١١—٦٨) والثالثة (١٠—٢—٧٠) والرابعة (٧—٦—٧٠) ، وبلغت الذروة في حملة التطويق والابادة الخامسة (ايلول — سبتمبر ١٩٧٠) والحملة السادسة الجارية الان وبشكل حاد منذ ٨—١—١٩٧١ .

ان تاريخ هذه الحملات يؤكد بشكل قاطع سقوط الدعاوى الرجعية واليمينية التي تحاول تبرير حملات التطويق والابادة باخطاء العمل الفدائي مهما كان حجمها .

٤ — الرجعية الاردنية ، بحملات التطويق والابادة المتتالية ، تدفع شعبنا بالقوة القمعية والارهاب البوليسي نحو البحث عن اي حل يريحه من العذاب اليومي والتاريخي على يد السلطة الاردنية . وما بروز بعض الاتجاهات نحو « الدولة الفلسطينية » بين ابناء شعبنا سوى التعبير الملموس عن رغبة شعبنا بالخلاص من هذا العذاب اليومي والتاريخي الذي يتعرض له على يد السلطة الحاكمة في عمان .

ان السلطة الحاكمة في عمان ، بحملات التطويق والابادة المتصلة ، هي المسؤولة عن زرع الانقسام العمودي في جسم المجتمع الاردني — الفلسطيني ، وقد استفادت من اقلمة القضية الفلسطينية على امتداد السنوات الثلاث الماضية . وهي بذلك (اي السلطة) تكرس الاقليمية في الساحة الفلسطينية الاردنية الواحدة ، وتدفع شعبنا بالقوة نحو حلول رجعية وتصفوية تضعه بين مطرقة العسكرية الصهيونية وسندان الرجعية الاردنية .

٥ — ان حملة ايلول اعطت لحركة المقاومة الفلسطينية دروسا اساسية في مقدمتها :

أ — ان الرجعية الاردنية والمرتبطة بالاستعمار والامبريالية مصممة على ابادة المقاومة ، وهي بهذا ترفض التعايش مع المقاومة . وتضع التناقض الثانوي مع المقاومة على رأس جدول أعمالها (تصفية المقاومة) ، وترفض الاخذ بقاعدة اخضاع التناقض الثانوي لصالح التناقض الرئيسي مع العدو القومي الصهيوني — الامبريالي .

ب — ان السلطة استفادت من اقلمة القضية الفلسطينية بزرع الانقسام العمودي في جسم المجتمع الاردني — الفلسطيني لتجعل الصراع بين ابناء الشعب الواحد (اردني — فلسطيني ، جندي ، فدائي) .

جـ — اكدت حملة ايلول الاهمية التاريخية للترابط الحي واليومي بين جناحي الثورة العربية .. (المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربي) في الصراع الموحد ضد الصهيونية والامبريالية والقوى والرجعية المرتبطة بالاستعمار والامبريالية على امتداد الارض العربية ، وبان الصراع ضد العدو الصهيوني يتطلب بالضرورة الصراع ضد الامبريالية على امتداد الارض العربية ،ممثلة بمصالحها المادية والاستراتيجية . ووحدة الصراع ضد الامبريالية والصهيونية لا يمكن أن تنشأ بالمخاطبة العاطفية ، بل ببناء علاقات كفاحية مشتركة بين جناحي الثورة العربية ضد العدو المشترك (الامبريالية والصهيونية والرجعية) على امتداد الارض الفلسطينية والعربية ، فلوي عنق اسرائيل يتم بلوي عنق الامبريالية في المنطقة العربية ، فنحن نحارب « اسرائيل ومن يقف وراء اسرائيل » .

د — ضرورة مراجعة شاملة لاخطاء حركة المقاومة الاستراتيجية والتكتيكية وفي مقدمتها تحقيق وحدة الساحة الاردنية — الفلسطينية عمليا وموضوعيا ، وتحديد العلاقة بدقة مع حركة التحرر العربية ، هذا فضلا عن تحديد الاخطاء المسلكية اليومية لانتشال حركة المقاومة من أزمتها الذاتية .. (العلاقات بين فصائل المقاومة) والموضوعية (العلاقات مع الاوضاع العربية الشعبية والرسمية) .

٦ — ان تحديد المهمات الراهنة هي طريق الخروج من الازمة التي تعيشها حركة المقاومة، وهي التي تضع الوحدة الوطنية في صفوف شعبنا على قاعدة صلبة وراسخة . ان المهمات الراهنة تحدد بما يلي :

اولا : رفض التصفية السياسية للقضية الفلسطينية والتي تؤدي الى الاعتراف باسرائيل وضمان « سلامتها » الاقليمية ضمن حدود معترف بها .

ثانيا : متابعة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني الامبريالي لتحرير كامل التراب الفلسطيني ورفض اية مشاريع تمس هذا الحق المقدس العادل والمشروع .

ثالثا : بناء الجبهة الوطنية الاردنية الفلسطينية لصد هجمات الرجعية الاردنية وحماية الثورة والعمل على تنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني السابع الاستثنائي (٢٧—٢٨ اب ١٩٧٠) باعتبار الساحة الاردنية الفلسطينية ساحة نضالية واحدة وشعبها شعب واحد والعمل على تحويل الساحة الفلسطينية — الاردنية الى معقل للثورة الفلسطينية بالنضال من اجل حكم وطني ديمقراطي في الضفة الشرقية معاد للامبريالية والصهيونية ، وعامل على بناء القاعدة الوطنية الصلبة في البلاد .

ان وحدة الشعب في هذه الساحة ستبقى كلمات فارغة ان لم تتمثل عمليا وموضوعيا بجبهة وطنية تضع حدا للانقسام العمودي في جسم المجتمع الاردني — الفلسطيني ، وتؤكد الوحدة الوطنية بين كافة القوى الطبقية والسياسية في البلاد مقابل الوحدة اللاوطنية بين قوى الرجعية والعمالة من اردنية وفلسطينية ممثلة بالسلطة الحاكمة في عمان .

ان الترجمة الموضوعية لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي ستبقى معلقة في الهواء بدون بناء الجبهة الوطنية الاردنية — الفلسطينية .

رابعا : العمل على بناء جبهة عربية وطنية عريضة بين جناحي الثورة العربية تضع وحدة النضال العربي موضع الترجمة العملية ضد الامبريالية والصهيونية والقوى الرجعية المرتبطة بالاستعمار على امتداد الارض الفلسطينية والعربية .

خامسا : وبهذا يمكن للمقاومة أن تتخلى عن اخطائها الاستراتيجية والتكتيكية الرئيسية، ويصبح ممكنا وبالفعل تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل المقاومة ممثلة بقيادة سياسية موحدة ، وقيادة عسكرية موحدة لجميع قوات الثورة ومن خلال النضال اليومي المسلح والجماهيري على ارض الميدان تتعزز وتتوحد العلاقات بين قواعد الثورة المسلحة .

ان هذه الموضوعات تطرحها الجبهة الشعبية الديمقراطية كقواعد للبحث الثوري على المجلس الوطني الثامن كخطوة اساسية لخروج المقاومة من ازمتها الراهنة .

٢٧ شباط ١٩٧١

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي ٧

ليكن أكثر من ظفار واحدة!

خلال هذا الاسبوع، تراجعت حكومة المحافظين عن سياسة الابقاء على « وجود عسكري ما » في الخليج العربي ، واعربت عن عزمها على « سحب » القوات البريطانية من محميات الخليج التسع قبل نهاية ١٩٧١ ، واستبدال معاهدات الحماية بمعاهدات عون عسكري وتدريب ومناورات مشتركة . وكما سبق لنا القول ، لا ينطبق هذا القرار على سلطنة عمان « المستقلة » حيث ستحتفظ بريطانيا بقاعدتين لسلاح الجو الملكي في جزيرة مصيرة وفي صلالة وعاصمة ظفار .

ما تفسير هذا الانعطاف الجديد ؟

١ — يشكل قرار « الانسحاب » ورقة ضغط تكاد تكون الاخيرة على امارات الخليج لكي تسوي خلافاتها وتعمل على تحقيق « اتحاد الامارات » بأسرع ما يمكن .

٢ — اتخذ القرار على ضوء اكتشاف الحكومة البريطانية لصعوبة العودة عن الترتيبات التي بدأتها حكومة حزب العمال السابقة تمهيدا للانسحاب .

٣ — يشكل قرار « الانسحاب » ، اخيرا وليس اخرا، رضوخا لضغط انظمةالمنطقةوالاطراف المعنية بها ، وذلك تفاديا لـ « عدن ثانية » . وخطر تورط القوات البريطانية في « عدن ثانية » هو الكابوس الذي يقض مضجع بريطانيا وعملائها في الخليج . وقد شذ عن الاجماع على ضرورة « الانسحاب » كل من أبو ظبي والولايات المتحدة . منذ ١٩٦٨ ،وابو ظبي تعتبر ان بقاء القوات البريطانية في الخليج يشكل حماية لها من أي هجوم سعودي مفاجيء قد يستهدف السيطرة على واحة البريمي . أما الولايات المتحدة ، فكانت ولا تزال تصر على أن تفي بريطانيا بالتزاماتها كاملة تجاه الدفاع الغربي. بعبارة اخرى ، ان اميركا — المورطة قواتها في الحرب الاجرامية بالهند الصينية — تريد من شريكتها الصغرى الاستمرار في حماية مصالحها (مصالح اميركا) في الخليج .

تذكيرا ، بما ورد سابقا ، يسعنا القول ان « الانسحاب » من الخليج يعني تحميل الانظمة المحلية اكلاف حماية مصالح بريطانيا واميركا الاقتصادية والستراتيجية .

استعمار جديد أم ثورة وطنية ديمقراطية

بذلك بات الخليج العربي امام واحد من احتمالين :

— اما السير باتجاه تمتين العلاقات الاستعمارية الجديدة : ضمان النهب الامبريالي لثروات المنطقة بواسطة انظمة حكم محلية (« اتحاد الامارات ») .

— واما انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الرامية الى تحقيق الاستقلال الناجز وتكنيس وكلاء الاستعمار المحليين .

للمساهمة في نقاش مهام هذه الثورة الوطنية الديمقراطية ، لا بد من الاجابة على الاسئلة التالية :

ما هي السمات الرئيسية للوضع الراهن في الخليج ؟ ما هو برنامج الحد الادنى المطلوب ؟ ما هي القوى التي ستنفذه ؟ كيف يمكن تحديد استراتيجيته للثورة الوطنية الديمقراطية في الخليج ؟ ما هو الدور الذي تلعبه البؤرة الثورية في ظفار ضمن هذه الستراتيجية ؟ واخيرا ، ما هي أشكال النضال الراهنة وادواته ؟

في الحلقات الماضية ، تبدت لنا مفارقة العلاقة بين بريطانيا وصنائعها في المنطقة . وقلنا أن بريطانيا — التي اضطرتها مصالحها في الماضي الى تجزئة المنطقة الى دزينة من الدويلات — باتت مجبرة الان على توحيد هذه الدويلات حفاظا على المصالح عينها في وضع مختلف . لكنها بذلك تصطدم بصنائعها انفسهم . ومن هنا ، فهي مضطرة لنسج علاقات استعمارية جديدة اعتمادا على الفئة ذاتها التي حضنت الحكم شبه الكولونيالي السابق : الامراء والسلاطين ، والمشايخ . واذا كان بوسعها ان تستبدل حاكما بآخر ، من داخل الاسرة نفسها كما حدث مرارا ، فيكاد يستحيل عليها الاستعانة بفئة اجتماعية بديلة تؤمن ترسيخ العلاقات الاستعمارية الجديدة .

من هنا ، فلا يزال التناقض الرئيسي ، على صعيد الخليج ككل ، هو بين الشعب من جهة والاستعمار والانظمة والرجعيات المحلية المرتبطة به من جهة اخرى .

وهذا ما يسمح لنا بتلخيص الحد الادنى لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية في الخليج بالنقاط التالية :

اولا : الاستقلال الناجز ، بالجلاء الكامل لكافة القواعد العسكرية الاجنبية في المنطقة ، وبتحرير الجيوش المحلية من هيمنة القوى الاستعمارية عن طريق اعادة الضباط او المساعدات والخبرات المقدمة ، والغاء كافة المعاهدات التي تمس ، من بعيد أو قريب ، بسيادة المنطقة او استقلالها .

ثانيا : اقامة انظمة حكم جمهورية تمثيلية وشعبية. مما يعني اسقاط انظمة حكم المشايخ والامراء والسلاطين والغاء كافة الامتيازات العائلية والقبلية وضمان الحريات الاساسية وتحقيق المساواة بين المواطنين وضمان الحقوق الرئيسية للمرأة .

بقلم : فوّاز طرابلسي

ثالثا : تحقيق وحدة المنطقة الفعلية .

رابعا : سيطرة شعب المنطقة على موارده وثرواته ، وتسخيرها للتنمية الاقتصادية المتسارعة ولتأمين الحاجات الاساسية للسكان والخدمات الاجتماعية .

خامسا : سحب ارصدة دول الخليج من المصارف الاوروبية — والبريطانية خاصة — وسحب الاموال المجمدة المسخرة لتدعيم النقد البريطاني وتوظيفها في المشاريع الرامية الى تنمية الخليج والمنطقة العربية بأسرها .

قوى الثورة

ان برنامج الحد الادنى هذا لا بد ان تلتف حوله اوسع جماهير الخليج من عمال وفلاحين ومزارعين ورعاة وقبائل مفقرة ومنبوذين وقطاعات تقدمية من البرجوازية الصغيرة والوسطى . فتولد بذلك جبهة وطنية عريضة تخوض النضال من أجل تطبيق هذا البرنامج .

ما هي القوى السياسية التي ستتكون منها هذه الجبهة ؟ اي طرف يقودها ؟

لا بد ان تضم هذه الجبهة كافة فصائل الحركة الوطنية ذات المصلحة في طرد الاستعمار الجديد وعملائه المحليين . ونورد على سبيل المثال ، لا الحصر ، الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي (وفرعها العماني : الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي) ، جبهة التحرير الوطني البحرينية (الحزب الشيوعي المؤيد لخط الاتحاد السوفياتي) ، حزب العمل العربي في عمان (منظمة ماركسية من العناصر القومية سابقا تعمل في امارات الساحل بالدرجة الاولى) ، جبهة تحرير الخليج (في البحرين وقطر . وهي ايضا منظمة ماركسية معظم عناصرها من الحركة القومية)، جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية (البعث « السوري ») ، والقوميون العرب في الكويت (جماعة احمد الخطيب) ، وسائر العناصر الناصرية ، وممثلي الاتجاهات الوطنية والتقدمية داخل الجالية الايرانية (وعلى رأسها حزب « توده » وكونفدرالية الطلبة الايرانيين والفصائل الماركسية العاملة داخلها) وغيرها من الشخصيات والفئات والقبائل المناهضة للوجود الاستعماري ولعملائه : الحكام المحليين .

الا ان بناء هذه الجبهة ودفع نضالها رهن أيضا ببناء نواتها القيادية الصلبة : الحزب الممثل للطبقة العاملة والمسترشد بأيديولوجيتها . والذي يبرر ذلك — كما أوضحنا في حلقات ماضية — ليس مبدأ مجردا، وانما هو مسار تطور الحركة الوطنية في الخليج . ذلك ان ازمة العمل الوطني في الستينات — مراوحة حركة الامام غالب واستيعاب الانظمة القائمة لقسم كبير من المعارضة البرجوازية — ما زالت تنتظر الحل ليس فقط على مستوى قوى الثورة وانما على مستوى اشكالها ايضا . من هنا ، فان المتتبع لمواقف ونضال عدد من الفصائل الماركسية من الخليج يجد انها تلتقي فيما بينها على عدد من الاساسيات يبرر اندماجها : الجبهة الشعبية ، الحركة الثورية ، حزب العمل ، جبهة تحرير الخليج .



استراتيجية الثورة

كيف يمكن تحرير الخليج العربي ؟ وما دور ظفار ضمن الستراتيجية العامة لتحرير الخليج؟

لعله من المفيد أن نبدأ بسؤال يتبادر الى ذهن الكثيرين : هل يمكن تحرير الخليج بالاعتماد على قواه الذاتية ؟ أي بمعزل عن تحولات في المناطق المحيطة بها (سائر اجزاء الجزيرة ، ايران ، العراق ، الخ) ؟ الذي يبرر السؤال هو مفارقات وضع الخليج نفسه. انه منطقة قليلة السكان ، صغيرة ، مجزأة الى دزينة من الدويلات تتمركز فيها اكبر ثروة نفطية في العالم ، وتشرف على مضيق « هرمز » الذي يشكل شريان الحياة بالنسبة للصناعة الغربية وللقوات الاستعمارية الاميركية في الهند الصينية (اذ يمر فيه يوميا ما لا يقل عن ١٫٣٠٠٫٠٠٠ طن من النفط) . المفارقة اكثر من ذلك . هذه المنطقةيجثم عليها شرطيان: ايران والسعودية . وتستفيد من تواطؤ البعث العراقي وانسحاب الجمهورية العربية المتحدة من المعترك الوطني ضد الاستعمار الجديد (تأييدها لمشروع اتحاد الامارات) .

عندما يطرح السؤال بهذه الطريقة على الرفاق في الجبهة الشعبية لتحرير الخليج ، او في اية منظمة وطنية اخرى ، ياتي الجواب المتوقع : مهما يكن من أمر ، يستحيل علينا تعليق نضالنا بانتظار تطورات ثورية في اي من المناطق ذات التأثير المباشر على الخليج : السعودية ، ايران ، العراق .

ومن هذا المنظار ، تكون المسائل الفعلية هي المسائل الستراتيجية المتعلقة بالخليج وحده . وعقدة هذه المسائل مسألة العلاقة بين الثورة في ظفار والثورة في سائر اجزاء الخليج. بمعنى اخر : اين الحلقة الحاسمة في الخليج ؟ هل هي ظفار ؟

اذا كان المعني بالحلقة الحاسمة العقدة التي تتكثف عندها كل تناقضات الوضع في الخليج ، بحيث يؤدي تسديد الضربة الثورية لها الى تغيير توازن القوى لصالح الحركة الوطنية ، اذا كان هذا هو المعني بالحلقة الحاسمة ، فان الثورة في ظفار ليست الحلقة الحاسمة بالنسبة للخليج .

« بؤرة توريد للثورة »

ليس الكفاح المسلح في ظفار ثورة مكتفية ذاتيا ، بمعنى أنها قادرة على تحقيق اهدافها بمجرد تحرير ظفار . اذا كان هدف الثورة في ظفار هو تحرير عمان من سلطنة ال بو سعيد، وكلاء الاستعمار البريطاني بالاضافة الى تحرير سائر اجزاء الخليج من هذا الاستعمار وعملائه المحليين — فان « تحرير ظفار » لا يحقق هذا الهدف او ذاك (كما اوضحنا في حلقة سابقة) .. فسلطنة عمان قادرة — اذا اقتضى الامر — على أن تنفذ وصية صحيفة « الايكونومست » فتعلن انفصال ظفار عنها . كذلك ، فان حكما ثوريا في ظفار وحدها لن يصمد بضعة أسابيع — ان لم نقل اياما — امام هجمة رجعية سعودية او سعودية — عمانية مشتركة ، حتى ولو كانت خلفيته محمية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

لذا يمكن اعتبار الثورة في ظفار ثورة ليست مكتفية ذاتيا . ومثلها في ذلك مثل الثورة الفلسطينية . فمثلما ان الشرط المسبق لتحقيق الانتصار على العدو الصهيوني في فلسطين هو اطلاق القوى الثورية العربية القادرة على احداث تغييرات جذرية في الاقطار العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة ، كذلك فان انتصار الثورة في ظفار رهن بقدرتها على أن تطلق المبادرات الثورية خارج ظفار . من هنا صحة تشخيص ثوار الجبهة الشعبية لدورهم ازاء الخليج عندما يعرفون الثورة في ظفار على أنها « بؤرة توريد للثورة » الى سائر اجزاء الخليج .

أين الحلقة الحاسمة في الخليج اذن ؟ انها في عمان الداخل . وموقف الجبهة الشعبية من هذا الامر واضح كل الوضوح . ففي شباط ١٩٧٠ ، اي قبل اربعة اشهر على محاولة تأسيس بؤرة ثورية في الجبل الاخضر ، كان عبد العزيز — المرشد السياسي في « معسكر الثورة » — يشدد على أن أضعف حلقة في الخليج بمجمله هي عمان الداخل ، وانه يجب تسديد الضربة الثورية الحاسمة هناك . وذلك للاسباب التالية :

اولا : تركيبيا وتاريخيا ، ينقسم الخليج الى « ريف » و « مدن » . الريف هو عمان الداخل وظفار ، وهي المناطق التي ادى النمو المتفاوت للاقتصاد النفطي الى ابقائها على حالة من البدائية والتخلف المحنا الى بعض سماتهما في احدى الحلقات السابقة . هذا في حين يرتكز الاستعمار وعملاؤه في المدن ، داخل دزينة من الدويلات . وتفاوت النمو هذا هو الرهان الفعلي للقوى الثورية .

ثانيا : الطبيعة الجغرافية لعمان الداخل ، الملائمة جدا لحرب العصابات (الجبل الاخضر) .

ثالثا : غياب السلطة النسبي في عمان الداخل بسبب ماضي العلاقات بين هذه المنطقة وبين سلاطين ال بو سعيد في مسقط ، واعتماد السلطنة بالدرجة الاولى على قبائل الساحل . هذا الوضع ، وان كان قابلا للتغير بعد مجيء قابوس ، الا انه يقتضي زمنا طويلا ودراية وحنكة ليس من المؤكد ان العهد الجديد يملكها — خاصة وان رئيس الوزراء ، طارق بن تيمور ، معروف لدى سكان عمان الداخل بأنه قائد حملات التنكيل والابادة خلال قمع ثورة الجبل الاخضر (١٩٥٧ — ١٩٥٨) .

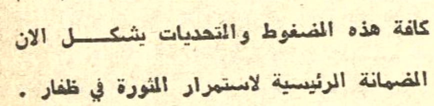
رابعا : ان اندلاع الكفاح المسلح في عمان الداخل يجبر السلطنة على شن حرب على جبهتين ، خاصة وان حربها الراهنة في ظفار تستنزف القسم الاكبر من ميزانيتها .

لهذه الاعتبارات كلها ، صاغت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج استراتيجية تحرير الخليج على أساس تطويق المدن — الامارات — عن طريق الريف — عمان الداخل وظفار .

اذا كانت عمان الداخل هي الحلقةالحاسمة بالنسبة لتحرير الخليج ، والثورة في ظفار هي « بؤرة التوريد » ومركز الاعداد والاختبار ، فمما لا شك فيه ان النظام الوطني والتقدمي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هو الخلفيةالضرورية ليس لحماية الثورةوحسب وانما لاستمرارها وتطورها أيضا . وهذا ما يفسر الضغوط التي يتعرض لها هذا النظام حاليا . كانت الفترة التي بدأت عام ١٩٦٢ هي مرحلة المد بالنسبة لحركة التحرر الوطني في اليمن والخليج . وكان المسلسل الذي ربط الثورة في اليمن بالثورة في الخليج : النظام الجمهوري في اليمن الشمالي — الكفاح المسلح في جنوب اليمن — الثورة في ظفار .

واذا كانت فترة ما بعد ١٩٦٧ ، قد شهدت استقلال الجنوب وقيام الحكم الوطني فيه ، فان نتائج حرب حزيران اعادت المبادرة للرجعية — وعلى رأسها الرجعية السعودية — التي انتقلت لاحتواء النظام الجمهوري في الشمال والتآمر لتصفية النظام الوطني في الجنوب ومعه الثورة في ظفار .

ضمن هذا الاطار ، تجري المحاولات المتفرقة للضغط على النظام في الجنوب لوقف مساعداته للثورة في الخليج ، وان صمود هذا النظام امام كافة هذه الضغوط والتحديات يشكل الان الضمانة الرئيسية لاستمرار الثورة في ظفار .



اشكال النضال

ان تعيين عمان الداخل على أنها الحلقة الحاسمة في استراتيجية تحرير الخليج يعني اعتبار الكفاح المسلح الشكل الحاسم للنضال. لكنه ليس بأي حال من الاحوال الشكل الوحيد . والواقع ان النضال التحرري في الخليج يفترض تنسيقا مرنا لشكلين : النضال السياسي في « المدن » (بالمعنى المستخدم اعلاه) والكفاح المسلح في « الريف » . هذا النضال المركب يعني :

اولا : ان الشكل الغالب للنضال في «المدن» هو النضال السياسي . ونطا ارضا بكر في هذا المجال . اذ لا بد من وضع كل التحليلات والمقررات موضع التنفيذ . الحديث عن ضرورة قيادة الطبقة العاملة للنضال الوطني يستلزم العمل الجاد لتنظيمها وخوض نضالاتها واطلاق مبادراتها .

ثانيا : لا معنى لشعار الانطلاق من«الريف» لتطويق « المدن » الا التمهيد السياسي الجاد — داخل عمان — للكفاح المسلح . بهذا الصدد لا بد من دراسة نقدية للتجربة الاولى في انشاء بؤرة ثورية في الجبل الاخضر (يونيو ١٩٧٠) واستخلاص كل عبرها ودروسها .

هذا هو المعنى الفعلي لشعار « ليكن اكثر من ظفار واحدة » .

الحرية صفحة ١٢

تعريفنا بالشيخ إمام

مغني الحركة الثوريّة المصريّة

وصوت نقمة الجماهير

بعد هزيمة حزيران

اغاني الشيخ امام تندمج في الجو السياسي الذي غمر مصر عقب هزيمة حزيران . الجو الذي قامت فيه تظاهرات حلوان والاسكندرية ردا على نظام ملأت الصحف فضائح رؤوسه . ولا يبالي بأن يقتص فعلا ممن القى هو نفسه عليهم مسؤولية الهزيمة . وفوق ذلك يحاول أن يبتز من عرق العمال ثمن سلاح لن يستخدمه الا في استعادة توازنه الداخلي وتسلطه القمعي على الجماهير .

ولد هذا الجو مناخا ديمقراطيا منفلشا اتاحه تخلخل التوازن بين القوى التي تشكل محور النظام ، واضطرار طرف من اطراف النظام في مسعاه الى تكوين توازن جديد لصالحه الى الاحتكام – من موقع الوصاية – الى الجماهير . مما سمح بنشوء تحرك جماهيري تناول على محور المسألة الوطنية خط الانهزام الوطني ، وعلاقته بسيطرة البورجوازية العسكرية البيروقراطية ، واستسلامها لحمايةمكتسباتها ومصالحها – أمام الامبريالية . وطال التحرك ممثلي هذه السياسة في شخص هيكل ، كما صاغ مطلبا محددا برفع الوصاية عن الجماهير وفتح المجال امام تعبيرها الديمقراطي . وقد رافق هذا التحرك اشكال من النقد والتعبير على كل المستويات . غير أن العمل الوحيد الذي يبدو انه خرج من صلب هذا التحرك واندمج بصورة نهائية فيه ، وطرح على قاعدته حلا سياسيا واضحا ، هو أغان عديدة للشيخ امام من اشعار احمد فؤاد نجم .

***

بالعودة الى الشيخ امام واحمد نجم يمكننا أن نحدد النقطة التي قام عليها هذا العمل . وهي نقطة تتناول انقلابا في حياة الرجلين يتصل بتغير فعلي في الحياة السياسية في مصر . فأحدهما الشيخ امام كان قبل معركة حزيران مقرىء قرآن عادي ، كما أن الاخر كان شاعرا لا تتعدى قصائده مباريات الاهلي والزمالك . وقد واجها بعملهما جمهورا عريضا من الطلاب والمثقفين والعمال وشاعت اغانيهما في الجامعات وبعض المصانع وترددت على أفواه المتظاهرين . مما دعا النظام الى أن يضعهما في السجن ، بعد أن ركب الطرف الناصري توازنا جديدا حول نفسه واستعاد بالسلاح السوفياتي هيبته الاولى .

***

تعمن اغاني الشيخ امام مستوى جديدا من التعبير الفني والجماهيري فهذه الاغاني لا ترتكز الى هواجس ذاتية لافراد او تململ قشرة من المثقفين . فهي لا تتطلع الى نصب اجوف للحرية ، كما يفعل كتاب طالعون . كما لا تضع الاصول الاجتماعية للمشكلات في سماء ميتافيزيقية كما يفعل نجيب محفوظ . ولا تربط في دائرة حالكة بين مستوى الجماهير وطبيعة الحكم العسكري البيروقراطي كما نشاهد عند ادريس ومحفوظ ايضا .. فاغاني الشيخ امام تنسلخ نهائيا وجذريا عن الايديولوجية الناصرية بكل عناصرها الخليط . وعلة هذا أنها تستند الى قوى تولدت في الساحة السياسية وهي تنقل نفسها بشكل محدد الى هذه القوى فتأخذ بلغتها وبالمسائل المركزية التي تفترق عندها مصالحها ، واهتماماتها عن مصالح واهتمامات النظام . وبهذا لا تنمو هذه الاغاني في الفراغ ، بل تنمو على قاعدة تحرك راهن ، وعلى محور هذا التحرك واتجاهاته . ومن ناحية اخرى تعين اغاني الشيخ امام تعبيرا جماهيريا يضع كل المسائل على مستوى سياسي يتناول بصورة مباشرة طبيعة النظام وهويته الطبقية . وهو مستوى من التعبير لم تصل اليه الحركة الجماهيرية من قبل .. فقد كانت تعبر عن تذمراتها في اطار مغلق (النكتة ، الشعر الشعبي النقدي الذي يعالج البيروقراطية او مشكلة الملاك الصغير عند جاهين والابنودي).

هذا الاطار لم يكن يمتلك العناصر الكافية التي تسمح له بأن ينفتح على حل سياسي واضح .. أو أن يطرح المشكلة على مستوى سياسي جذري . فاغاني الشيخ امام تتطلب نمطا من المستمعين يشتركون بصورة لامباشرة في العمل المؤدى ويحولونه الىصوت جماعي وتتطلب حركة شعبية وسياسية تمد هذا العمل بعناصره ومواده وموضوعاته وتبقي هذا العمل في مدى التعاطي اليومي معها .

وعمل الشيخ امام – نجم يتمحور بصورة مباشرة حول المسالة الوطنية التي كانتايضا محور الحركةالشعبية فهو يتناول الهزيمة التي يقع عبئها على عاتقالشرفاء الكادحين فيمواجهة خط انهزامي تطرحه الطبقة الحاكمة دفاعاعن امتيازاتها التي نالتها على حساب الفقراء وبواسطة تضليلهم وتنحيتهم عن موقع المحاسبة والرقابة .

ضمن هذا الخط ، تطرح مسائل تكون الطبقة البورجوازية العسكرية الجديدة (يعيش التنابلة في حي الزمالك) على حساب ادقاع نهر الفلاحين الزاحف « ما دام نهر وارد وجاي م الصعيد » وكدح العمال « يا شحم السواقي يا لحم المصانع » وتضليلها الايديولوجي(تعارف يخلي التحالف يعيش) ووسائل هذا التضليل المثلة في الصحافة والاعلام . وخطها الانهزامي (بتقول ع الحل السلمي واستعماله التكتيكي) كما تتناول احداثا بعينها،وتشهر برؤوس النظام (ابو لكنه فرنساوي ، طبال ومغناوي) أو (بصراحة يا مستر ميكي – عن هيكل) .

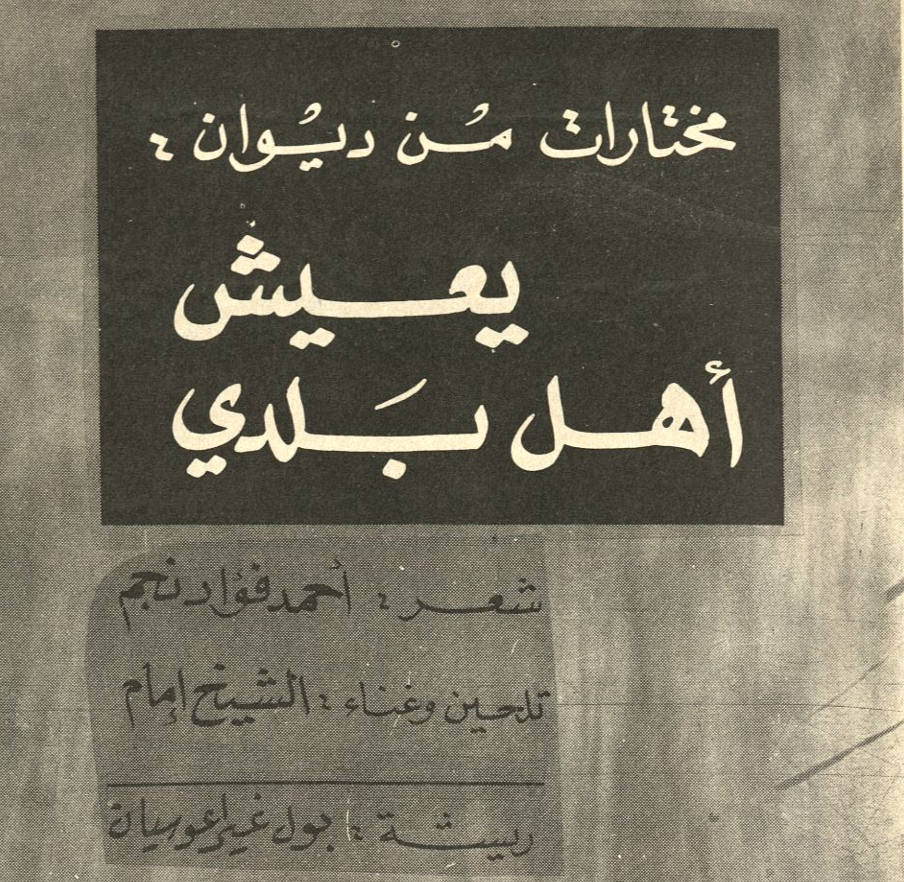
بهذا يتضح حول المسالة الوطنية خطان طبقيان ، وسياستان مختلفتان ، ترسمان خط التعارض القائم بين مصالح الجماهير ومصالح الطبقة الحاكمة بصورة تمس مصادر اثراء هذه الاخيرة ، واسس نظامها السياسي ايديولوجيا وسياسيا وطبقيا .

وعمل الشيخ امام – نجم ، يطرح نفسه بوصفه عملا سياسيا صرفا وهذه الصفة تحكم صياغته ومواده وموضوعاته . فالاغاني تقع نهائيا خارج الايديولوجية الناصرية . سواء في موضوعاتها الخاصة او في المكونات الايديولوجية للجماهير والتي تمد ايديولوجية النظام الناصري بالحياة والشرعية . ويصل عمل امام – نجم الى هذا الموقع عبر نقد سياسييتناول هاتين الدائرتين اللتينتقوم ضمنهما ايديولوجية النظام . وهذا العمل النقدي لا يبقى رهين وجه وحيد من المسالة ، سواء اكان هذا الوجه ايديولوجيا ، او طبقيا ، او سياسيا (كما نجد في شعر الابنودي او جاهين) بل يطرحها ضمن تعقيدها الايديولوجي – الطبقي – السياسي ، متدرجا بين مستويات الطرح ، في صياغة تنفتح على حل سياسي قائم على البديل . وهكذا نجد في اغنية « قلك اكل الفول بيقوت ، قلل حشو البطن يموت » يطرح المسالة في صياغتها الايديولوجية التي تعطي لعلاقات راهنة صفة الثبات والمعقولية متدرجا الى وجهها الطبقي « كل مواطن يا ولداه ، ياكل فول لازم تلقاه، عنده البنكرياس عطال ، والامساك فوق الاسهال ، عنده الشهقة ، عنده الرهقة ، عنده اينميا ، عنده عيال » ثم ينتهي الى حل سياسي « طب وجع الراس علاجه ايه ، قلك تدي الناس القوت ، طب والجهل علاجو ايه ، قلك لما الظلمة تموت ... » وكون عمل امام – نجم يتجه الى جمهور محدد على محور مسائل محددة ، فانه يلتزم باستخدام لغة هذا الجمهور وثقافته واشكال تعبيره ، ومن هنا نجد انفسنا ازاء عمل شعبي حقيقي ، فاحمد فؤاد نجم يستخدم مواد الشعر الشعبي (مواويل الريف ، اغاني الافراح ، اغاني الاطفال) والشيخ امام يستعمل الاداء القرآني والمونولوج ، والاداء الريفي الذي يعود الى اجيال مضت ، غير أن نجم لا يكتب اغنية لليلى نظمي او محمد رشدي ، والشيخ امام لا يجلس ليطرب جمهورا في عرس ، لذا لا يتم استعمال هذه الاشكال – مادة واداء – بدون عمل نقدي ضمني لها . يجعل الاستعمال خلاقا ويسمه بجدة واضحة ، ويتم هذا العمل النقدي بصورتين متداخلتين . اولاهما سلبية وذلك بوضع هذه الاشكال في سياق يسلخها عن عدميتها ومضمونها الغيبي الديني « امتى الصبر يا شيخ أيوب ولأيمتى الهر يبات مغلوب » ، او « شطة يا بطة يا دقن القطة ، بابا جاي وحامل الشنطة ، فيها ما فيها ، غش وبولوتيكا واونطه ، هاكم بابا شغلتو ضابط ... » وثانيتهما ايجابية تتعرض بالنقد المباشر للمضمون العدمي – الغيبي ، وذلك بتطابقه على الاحداث الراهنة ، والخطين المتعارضين حول المسألة الوطنية ، فتتجسد فلسفة الصبر القديمة في سياسة الحل السلمي مثلا ، ونجد هذا ماثلا في قصيدة « كان جدي كبير السن وقللي كلام زي القرآن » حيث نجد سلسلة طويلة من الحكم القديمة تتحول الى تعبيرات معاصرة عن الاحداث الراهنة . والشيخ امام في ادائه المستمد من عناصر اداء عريقة في القدم ، من الاداء القرآني ، والمونولوج الشعبي الساخر ، وتنويمات الاطفال والموال الريفي والاهازيج الريفية على اشكالها الثرية المتنوعة في الريف المصري ، يستعمل هذا الخليط المتنوع من الاشكال بصورة تتقيد نهائيا بمضمون المقطع الذي يؤديه ، فيستخدم المونولوج الساخر في « ايه رأيكم دام عزكم يا انتيكات » او الموال الحزين المرتعش بالحنان في المقطع الرثائي لغيفارا في (غيفارا مات) او (يعيش الغلابة في طي النجوع) . ثم يرفع هذا الاداء من ايقاعه الاول الى مستوى النشيد الثوري الواثق الصاعد . كما أن الكورس يلعب في الاغنية دورا يختلف عما نجد له من دور في الاغنية العربية المعاصرة ، اذ لا يلعب فيها سوى دور سلبي قوامه تكرار الايقاع بصورة منفصلة عن الاغنية بغية مد التطريب الى الجمهور . هنا يتدخل الكورس بصورة حيوية وخلاقة ممثلا مشاركة الجمهور الفعلية في عمل الاغنية وبنائها . وبصورة لا تكرر المعنى ، ولا تعيد اللازمة ، فالكورس ينشد المقطع الذي يحمل مغزى الاغنية ، او يتدخل في عملية التشهير التي تتناول الطبقة الجديدة او يعلن سخريته من « تعاليم » الطبقة الحاكمة .

نحن اذن امام عمل سياسي يرتهن بمهمة وحيدة هي مخاطبة الجماهير واعدادها سياسيا ، وهي مهمة لا يؤديها على قاعدة معارف نظرية ودراسة سياسية واسعة ، فماضي الشاعر والمغني لا يتضمن تكوينا سياسيا – نظريا ، سبق على هزيمة حزيران. لكن الطرح الجذري والصياغة السياسية الدقيقة اللذان تصل اليهما الاغاني يعودان الى اندماجها في تحرك جماهيري ، وتمحورها حول المسالة الوطنية بصورة توضح الخلافات بشكل قاطع وتفرض انتماء وموقفا سياسيين جذريين ، من هنا ، من جماهيرية العمل وشعبيته ، وتمحوره السياسي تنبع تلقائيته ونضارته وجماله .

كون هذا العمل سياسيا صرفا ، هل يفقره فنيا ، كما تعودنا قصائد سياسية « ملتزمة » كثيرة ، لا تفعل شيئا سوى ان تعيد صور وموضوعات نيرودا ، وحكمت وايلوار ولوركا ... بشكل يوحي أن للشعر النضالي طقوسا معينة تفرض عليه موضوعات ولغة وصورا وخواتم بدونها يخرج عن دائرة الشعر النضالي . هذا الشعر الميت بكل صياغاته (الجمالية) المدعاة لا يصلح اساسا لمحاكمة .

فالعمل الذي اداه امام – نجم يضع الشعر المصري امام عمل جديد يتعدى هواجس المثقفين الضيقة كما أن اداء الشيخ امام ينقل الغناء العربي القائم على الترجيع والتطريب الى افاق لم تكن له من قبل .



مختارات من ديوان : يعيش أهل بلدي

شعر : أحمد فؤاد نجم

تلحين وغناء : الشيخ إمام

ريشة : بول غيرغوسيان

الأوله بلدي

الأوله بلدي
والثانية بلدي
والثالثة بلدي
الاوله بلدي نقول الكلمة بالعالي
ورا الموصوف
والثانية بلدي باسلطه جوّ موّالي
وع المكشوف
والثالثة بلدي ياكنزي وعزوتي ومالي
وملو الشوف

* * * *

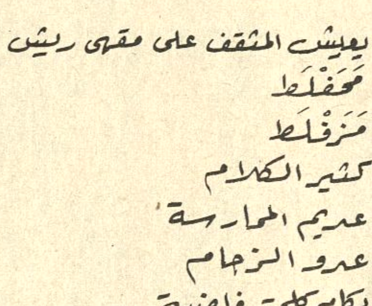
الأوله بلدي نقول الكلمة
بالعالي ورا الموصوف
ورا العيان
والثانية بلدي باسلطن جوّ
موّالي وع المكشوف
وفي المليان
والثالثة بلدي ياكنزي وعزوتي
ومالي وملو الشوف
أوانك آن

* * * *

تحدّ الحد يابلدي
ما بين الحق والبهتان
ورايتك العالي يابلدي
دليل عن صحة البنيان
ورا الموصوف
والأوله بلدي
والثانية بلدي
والثالثة بلدي

يعيش أهل بلدي

يعيش اهل بلدي وغيرهم مافيش
تعارف يخلي التحالف يعيش
تعيش كل طايفة
من التانية خايفة
وتنزل ستاير بداير وشيش
لكن في الموالد
ياشعبي ياخالد
بتتلم صحبة وتهتف يعيش



يعيش المثقف على مقهى ريش
محفلط
مزفلط
كثير الكلام
عديم الممارسة
عدو الزحام
بكام كلمة فاضية
وكام اصطلاح
يفبرك حلول المشاكل أوام

* * * * *

يعيش التنابلة
في حي الزمالك
وحيّ الزمالك
مسالك مسالك
تحاول ، تفكّر
تهوّب هنالك
يودّر حياتك
بلاش المهالك
لذلك
إذا عزت توصف حياتهم
تقول الحياة عندنا مش كدالك
ويمكن تشوفهم
في وسط المدينة
إذا مرّ جنبك
أطمبيل – سفينة
قفاهم عجينة
كروشهم سمينة
جلودهم بتضوي
دماغهم تخينة
سنانهم مبارد
تفوت في الجليد
مافيش سخن بارد
بياكلو الحديد
مادام نهر وارد
وجاي م الصعيد
تزيد الموارد
كروشهم تزيد
وتقتنع
وتتشبع
بان التنابلة
أو الأكالين
حايسمح كبيرهم
ويعمل مقابلة
مع الفلاحين
ويحصل تحالف مابين الجميع
ويملا المصارف
بدم القطيع
« أطيع الخليفة
أطيع والديك
أطيع التنابلة
ده واجب عليك »

* * * *

يعيش الغلابة
بطيّ النجوع
نهارهم سحابة
وليلهم دموع
سواعد هزيلة
لكن فيها حيلة
تبذّر
تخضّر
جفاف الربوع
« مكن شغل كايرو
مايتعبلش دايرو
لا ياكل
ولا حتى
حتى يقدر يجوع »

* * * *

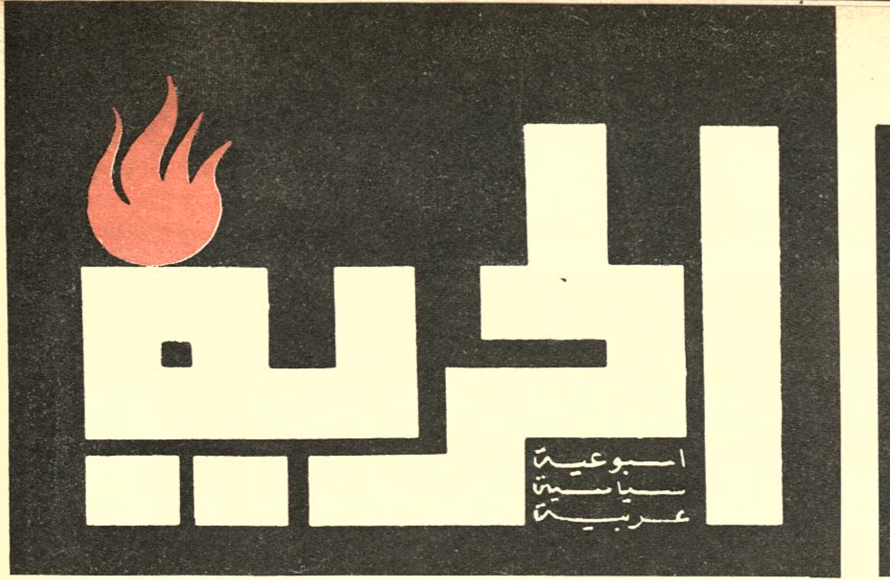
ياغلبان بلدنا
يافلاح ياصانع
ياشحم السواقي
يالحم المصانع
يامنتج
يامبدع
ياآخر حلاوة
ياهادي
ياراضي
ياعاقل
ياقانع
ماتتعبش عقلك
« قال ، قال ، قال »
في شغل السياسة
وشوف انت شغلك
« قال ، قال ، قال »
بهمّة وحماسة
وعوّد عيالك
فضيلة الرضا
لأنو إحنا طبعًا
عبيد القضا
ورزقي
ورزقك
ورزق الكلاب
ده موضوع مؤجل
ليوم الحساب

* * * *

كما انو الصحافة
حاتكتب في حالتك
وتنشر مناظر لخالك وخالتك
وتطلع يامسعد
عليك الفناوي
ويسمع بسيرتك
في قلب القهاوي
تحبك مشيرة
وبنات الجزيرة

* * * *

يعيش اهل بلدي وغيرهم مافيش
تعارف يخلي التحالف يعيش
تعيش كل طايفة
من التانية خايفة
وتنزل ستاير بداير وشيش
يعيش . يعيش . يعيش .



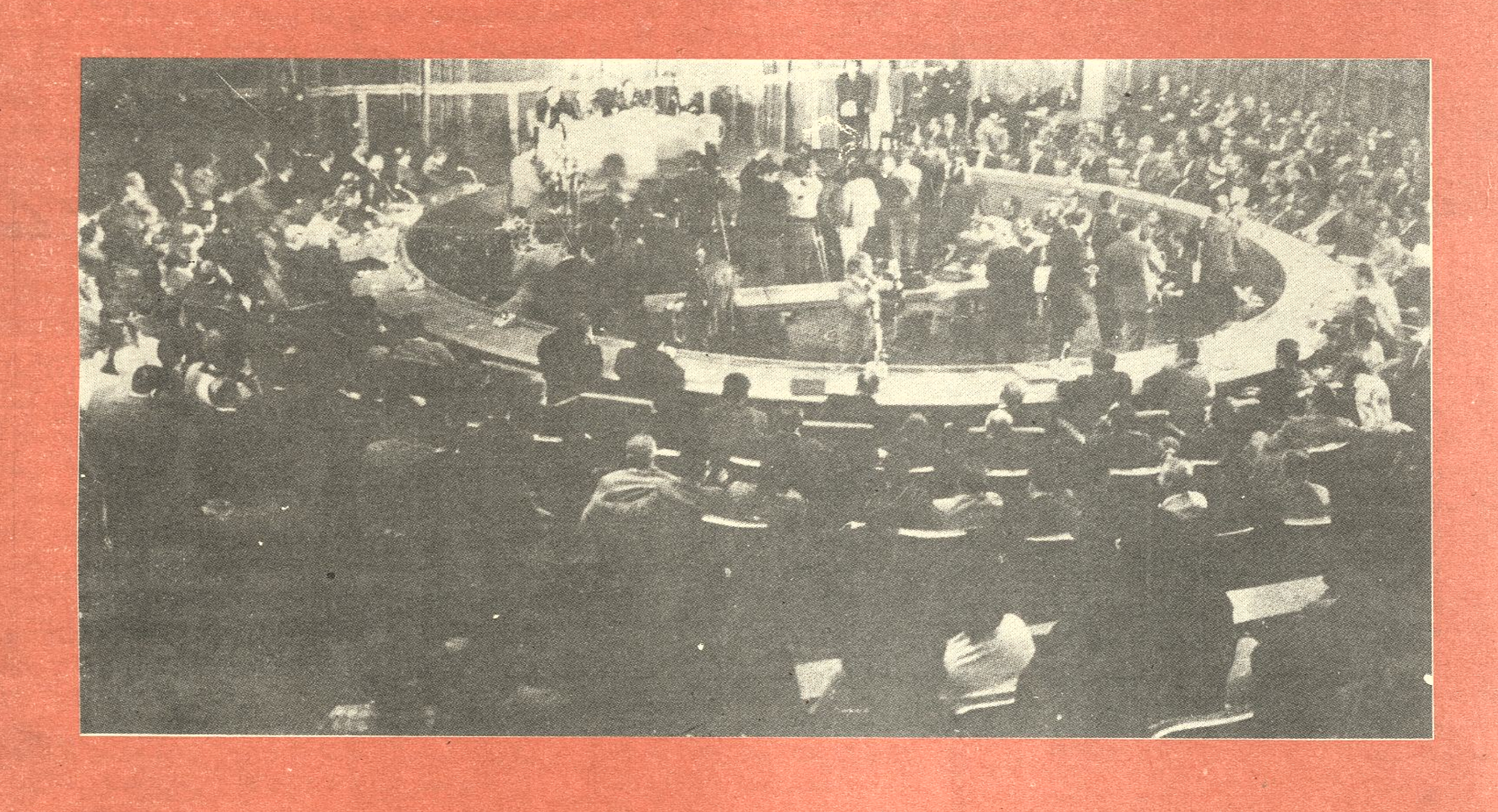
الحركة الطلابية بعد أسبوعين من إضراب الجامعة :

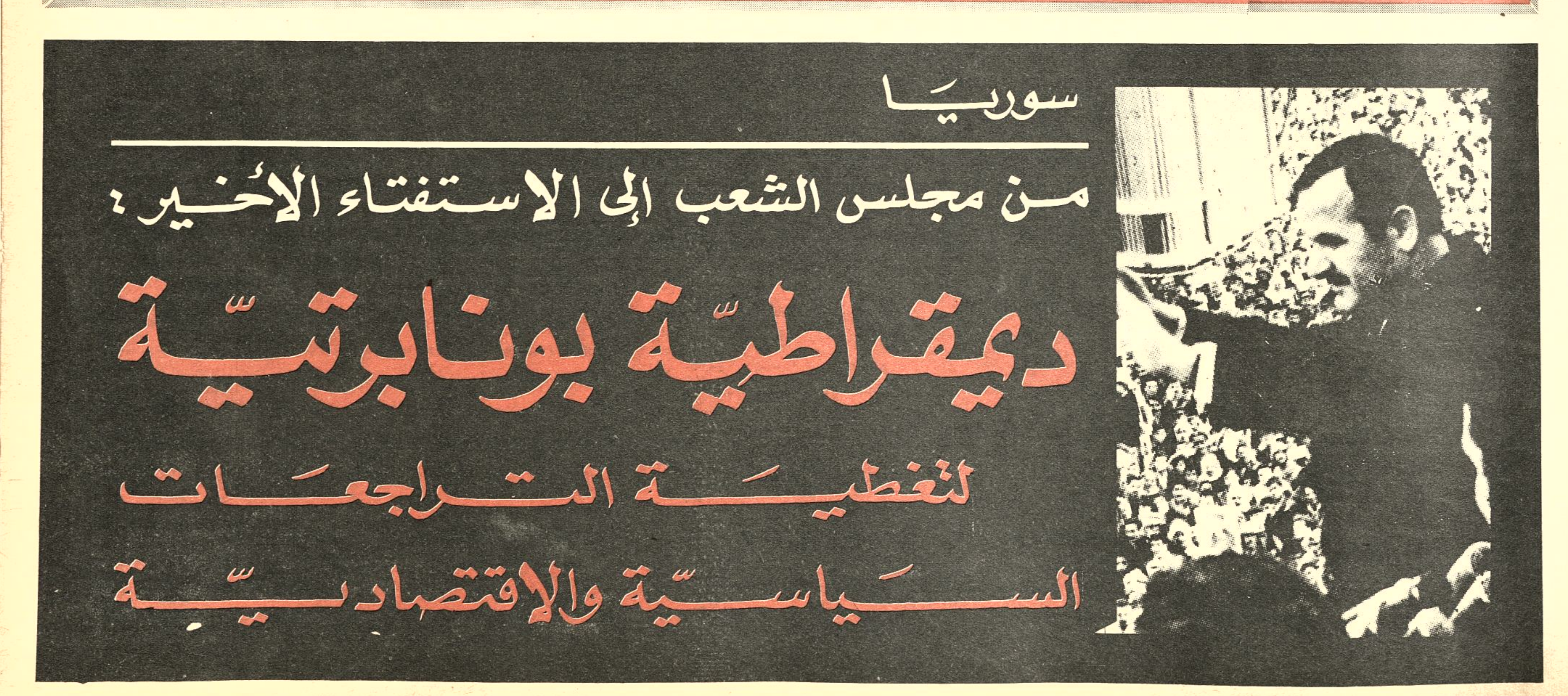
القمع جواب الدولة الوحيد على إتساع الحركة

AL-HOURRIAH - No. 558 - 15-3-1971 - BEYROUTH • بيروت - ١٥-٣-١٩٧١ - ٥٥٨ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

المجلس الوطني الفلسطيني الثامن

لماذا فشلت المقاومة في تحديد برنامج للوحدة بين أطرافها ؟





سوريا

من مجلس الشعب الى الاستفتاء الأخير :

ديمقراطيّة بونابرتيّة

لتغطية التراجعات السياسيّة والاقتصاديّة